ISSN: 2253-0347
مجلــة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society sciences
EISSN: 2602-781X
المجلد: 10 / العدد: 03 / السنة: 2021 / ص ص: 119-165

أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل

The impact of internal and external challenges on Arab national security: reality and future prospects

تاريخ الإرسال: 2021 /08/09 تاريخ القبول: 2021 /08/13 تاريخ النشر: 2021/09/18

فرج عصام بن جليل[1] يحيى محمد فخري بني سليم[2] وليد عبدالهادي العويمر[3]

1 جامعة مؤتة، الأردن ، *Email :* benjelaiel88@gmail.com

2 جامعة مؤتة، الأردن ، *Email :* al.slayem@hotmail.com

3 جامعة مؤتة، الأردن ، *Email :* walidwo@hotmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة لبيان أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي للفترة الزمنية الممتدة منذ عام 2011 وحتى عام 2021. للوقوف على التطورات التي لحقت به، وابراز أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه. وتحليل ما إذا كانت قد أحدثت تغييراً على واقع الأمن القومي العربي، وفق جوانبه المختلفة. واعتمدت الدراسة للوصول لنتائجها على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم. حيث توصلت الدراسة إلى عدم وضوح مفهوم الأمن القومي العربي، لدى المفكرين والباحثين العرب، نتيجةً لتشعبه وعدم اقتصاره على الجانب الأمني فقط. فقد أثرت ثورات الربيع العربي بشكل سلبي على واقع الأمن القومي العربي مما جعله أكثر ضعفاً..

الكلمات المفتاحية: التحديات الداخلية؛ التحديات الخارجية؛ الأمن القومي العربي

المؤلف المرسل: فرج عصام بن جليل، *Email :* benjelaiel88@gmail.com

Abstract:

This study aimed to showcase the impact of internal and external challenges on the Arab National Security from the period of 2011 until the 2021, and to keep abreast of the developments that affected the Arab National Security and to highlight the most important internal and external challenges it currently faces. This study aims also to analyze if these challenges had caused a visible change on the reality of the Arab National Security according to its different aspects.The study relied on the descriptive analytical and the systems analysis approach to reach its conclusions. The study concluded that the concept of Arab National Security is enigmatic to the Arabic thinkers and researchers due to its complications and because it is not exclusive to the aspect of security only

Key words: Internal Challenges ; External Challenges ;Arab National Security

مقدمة:

منذ أن نشأت الدول وحتى الآن، شكل الأمن القومي أهميةً قصوى لها في اطار حرصها على ذاتها واستمرار وجودها، بالدفاع عن نفسها في مواجهة مختلف التهديدات التي قد تعترضها، فمختلف دول العالم تعتبر مسألة حماية وجودها وبقائها وضمان استقلالها القومي وحماية مصالحها الحيوية، في مقدمة ما تتطلع له بغض النظر عن مقدار ما تمتلكه من قوة، ووفقاً لذلك يعتبر نجاح الدولة في الحفاظ على بقائها وأمنها واستقلاليتها المعبر الرئيسي عن مدى نجاحها وفاعلية سياستها الخارجية على المسرح الدولي.

وفي اطار الحديث عن الأمن القومي، كان لابد لنا من الوقوف على ما تواجهه المنطقة العربية من تحديات، سواء أكانت داخليةً أو خارجية، في المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، من قوى داخلية وخارجية تهدد بقائها واستمرارها. وما زاد من أهمية ذلك هو اتساع نطاق هذه التحديات، وشمولها لمختلف

نـواحي الحيـاة التي تعيشـها الشـعوب العربيـة، وقـد زاد مـن تعقيـدها وحـدتها مـا يعـرف بثـورات الربيـع العربي، التي شـهدتها المنطقـة العربيـة، ومـا صـاحبها مـن تغييرات واسـعة امتـدت مـن عـام 2011 وحتى الآن. ممـا أدى لتعميـق الشـعور بتهديـد الأمـن القـومي، وضـرورة العمـل على تحقيـق المضـامين العربيـة للأمـن، للـتخلص مـن حالـة الفوضـى وانعدام الأمن التي امتدت لتطال مختلف دول المنطقة.

مشكلة الدراسة:

فرضت معطيات البيئة الداخلية والخارجية على الدول العربية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011 تحديات وتهديدات أثرت على أمنها القومي، مما فرض على صناع القرار ضرورة فهم وتحليل هذه المعطيات عند رسم السياسات وصياغتها، سواء على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية. فعلى الرغم من كثرة الدراسات والابحاث التي تناولت الحديث عن الأمن القومي العربي ومناقشة محتواه، إلا أنها لا تزال غير كافية كونها لم تساهم حتى الآن في وضع نموذج أو اطار للنهوض بالأمن القومي العربي وفق معطياته المختلفة.

ولذلك جاءت هذه الدراسة لبيان أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي في اطار الواقع وآفاق المستقبل، من خلال تحديد الاطار العام لهذا المفهوم، والاشارة للاتجاهات المختلفة في تعريفه، ومن ثم تحديد التحديات التي تواجهه والتطورات التي اصابته عقب ثورات الربيع العربي وحتى الآن، للمساهمة في بلورة نظرية عربية للأمن القومي.

فرضية الدراسة:

تضمنت الدراسة فرضية اساسية مفادها، بأن هنالك علاقة اقتران طردية ايجابية بين التحديات الداخلية والخارجية، وبين بلورة مفهوم واضح للأمن القومي العربي، بحيث(**كلما زادت التحديات الداخلية والخارجية المحيطة بالعالم العربي، كلما تبلور مفهوم الأمن القومي العربي أكثر**). وبالتالي ستسعى هذه الدراسة لاختبار طبيعة علاقة الارتباط الايجابية، بين كل من المتغير المستقل المتمثل بالتحديات الداخلية والخارجية، والمتغير التابع المتمثل في بلورة مفهوم واضح للأمن القومي العربي.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل رئيسي لبيان أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي ويتفرع عن ذلك الاهداف الفرعية التالية:

1. تحديد مفهوم الأمن القومي العربي، والاطار العام له.
2. بيان أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي العربي.
3. بيان اهم التطورات التي لحقت بالأمن القومي العربي منذ عام 2011 وحتى 2021.

تساؤلات الدراسة :

تدور الدراسة حول بيان أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي، انطلاقاً من التساؤل الآتي: **ما أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي**؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الأمن القومي العربي، والاطار العام له؟
2. ماهي أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي العربي؟
3. ماهي أهم التطورات التي لحقت بالأمن القومي العربي منذ عام 2011 وحتى عام 2021؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في محاولة تحقيق ثلاث نقاط هامه: **الأولى علمية** تتمثل بتوفير دراسة علمية حديثة متخصصه، تسلط الضوء على بناء مفهوم واقعي للأمن القومي العربي، من خلال ما اعتمدت عليه من مؤشرات حديثه تجسد الواقع العربي الحالي والمستجد، مع بيان أثر التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدول العربية في التأثير على واقع الأمن العربي، وفق مضامينه المختلفة للفترة الممتدة من عام2011 وحتى 2021، لرفد المكتبة العربية بمعلومات قد تساهم في الحد من آثار التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي. أما **الثانية فهي عملية** تناقش طبيعة العلاقة المتلازمة بين التحديات الداخلية والخارجية، التي تواجه الأمن القومي العربي وطريقة التعامل مع هذه التحديات، لمعرفة أهم الافكار والآليات التي من الممكن اتباعها، للمساهمة في بلورة مفهوم واضح للأمن القومي العربي، لتساعد صانع القرار العربي

سواء الجامعة العربية ككل أو على مستوى كل دولة عربية على حده، في كيفية مواجهة هذه التحديات والتعامل معها. وتشير **النقطة الثالثة للأهمية الموضوعية** كون الدراسة تناقش موضوعاً يعتبر من أهم المواضيع الاستراتيجية المتعلقة بالأمن القومي العربي، تمس تداعياته كل من الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية لمختلف الدول العربية.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة في سبيل الوصول لنتائجها على **المنهج الوصفي التحليلي**، والهادف الى تحليل الأجزاء التي تتكون منها الظاهرة بشكل منهجي ودقيق، وصولاً إلى تفسيرات علمية ذات دلائل وبراهين علمية، حيث كلما تعددت مراحل التحليل كلما توفر إدراك أعم وأشمل للظاهرة، ويقوم المنهج التحليلي على ثلاث عمليات، وهي: التفسير، والنقد، والاستنباط. (Kothari, 2004, 2:3) وقد أعتمدت هذه الدراسة، على أستخدام هذا المنهج، من خلال تحليل الأسس والمرتكزات والمبادئ التي يقوم عليها مفهوم الأمن القومي العربي، من خلال الرجوع إلي الوثائق والاوراق الرسمية المتعلقة بهذا المفهوم، للوصول لنتائج تساعد في فهم الواقع الراهن ليتم تطويره مستقبلا في ضوء واقع التحديات الداخلية والخارجية التي تعصف بالوطن العربي. كما أعتمدت الدراسة أيضا على **منهج تحليل النظم** وفقا لطرح مورتن كابلان، وهو المنهج الذي يدرس التفاعلات التي تنشأ داخل النظام الدولي باعتباره وحدة التحليل بحيث أن التغيير في عنصر أو جزء ما يؤثر على بقية العناصر أَو الأجزاء الاخرى، فهناك علاقة وثيقة بين ما يحدث في البيئة الخارجية وما يحدث داخل الإقليم ولا سيما التغيرات التي تحدث في النسق الدولي. لذا ستحاول الدراسة تحليل أهم المرتكزات التي ينطلق منها الأمن الاقليمي كتطبيق مرحلي للأمن القومي العربي، في ظل أوضاعها الصعبة في محاولة للوقوف أمام تحدياتها والتصدي لها ومحاولة التغلب عليها.

مفاهيم الدراسة :

أ. **التحديات الداخلية والخارجية:** يشير هذا المفهوم الى التطورات أو المتغيرات أو المشكلات أو الصعوبات أو العوائق النابعة من البيئة المحلية أو الاقليمية أو الدولية

والتي تعوق تحقيق المصالح الحيوية، أو تؤثر في مكانة النظام الإقليمي ودوره الفاعل على الساحة الدولية. أما **تعرف اجرائيا** فيمكن بنائه على ما يلي: التهديدات والصعوبات التي تواجهها الدول العربية، والتي تنعكس على بيئتها الداخلية والخارجية، وقد تم تصنيفها إلى التحديات داخلية وتتمثل في(الارهاب والتطرف، الديمقراطية والاصلاح السياسي، تحدي الاقتصادي والاجتماعي) التحديات الخارجية وتشمل(التهديد الاقليمي، التهديد الدولي).

ب. **الأمن القومي العربي:** وهو الحالة التي تكون فيها الامة العربية، في اطارها الجغرافي كوعاء يشمل كافة أبنائها، بعيداً عن أي شكل من أشكال تهديد الوجود القومي سواء أكان خارجي أو الداخلي، قائم أو محتمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في اطار حركة تطورها في سبيل تعزيز قدراتها للقيام بدورها الحضاري، حتى تتمكن من تحقيق غاياتها واهدافها وطموح شعوبها في المجتمع العربي ككل. فمفهوم الأمن القومي لا يقاصر على الجانب الأمني وإنما يتعداه ليشمل العديد من الجوانب الأخرى. أما **التعريف الاجرائي** فيمكن بنائه على ما يلي: العمل العربي وفق مقتضيات الأمن الجماعي، والتقيد بالمواثيق العربية، والعمل على تبني سياسات مشتركة خارجية عربية موحدة وأمنية محددة في اطار التعامل الاقليمي والعالمي خاصتاً في مجال إدارة الازمات، وعدم اللجوء للقوة العسكرية في فض المنازعات بين الدول العربية، والاستناد لمصادر تهديد متفق عليها ومشتركة للأمن القومي العربي، والتعاون من خلال صيغ مؤسسية.

حدود الدراسة :

التحديد الزماني: تأخذ هذه الدراسة الفترة الممتدة من عام 2011، حيث وقعت تطورات ما يسمى ثورات الربيع العربي، في عدد من الدول العربية سواء في المغرب العربي أم في المشرق العربي، حيث شهد مضمون الأمن القومي العربي هزةً قويةً، وتراجعاً ملحوظ أعقاب عام 2011 سبب التطورات والاحداث المرتبطة بأحداث الربيع العربي. وستحاول الدراسة مواكبة التطورات الحاصلة بعد هذا التاريخ وصولاً لعام 2021، ليضمن الباحث الحصول على الحد الأقصى من المعلومات.

1. التحديد المكاني: ويمتد ليشمل حدود الوطن العربي جغرافياً، ومحيطه الإقليمي.

2. التحديد الموضوعي: تعتبر قضية الأمن القومي العربي قضية محورية للدول العربية في اطار صنع سياساتها الخارجية، والتي تندرج بصورة أساسية ضمن علم العلاقات الدولية.

الإطار النظري للدراسة :

لدراسة موضوع الأمن القومي العربي والتحديات التي تواجهه، لابد من الارتكاز على نظريات العلاقات الدولية المرتبطة بالأمن وقوة الدولة، لتفسير سلوكيات الدول واتجاهاتها المختلفة، ووفقاً لذلك تعد النظرية الواقعية إحدى أبرز النظريات التي ناقشت موضوع الأمن ومركب الأمن الإقليمي"Regional Security Complex" ولذلك سترتكز الدراسة في تفسيرها للواقع العربي على المجمع أو المركب الأمني، للتحليل وفق النطاق الإقليمي، على اعتبار أن المستوى الإقليمي يمثل وحدة التحليل الاساسية، لقضايا الأمن وتفسيرها من منطلقات إقليمية بالأساس، مع عدم اغفال أهمية القضايا العالمية والاطراف الخارجية الفاعلة على الصعيد الدولي، والقوى الاخرى المؤثرة على المركب الامني. (Buzan &Waever, 2003, 140:159) وبذلك ستسعى الدراسة وفقاً لما تقدم بتحليل وبيان أثر التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدول العربية نظرية مركب الأمن الإقليمي وانعكاسها على الامن القومي العربي، انطلاقاً من مستويات التحليل التي تعتمدها.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تحدثت عن الامن القومي العربي وما يواجهه من تحديات نوجزها بما يلي:

1. دراسة(العويسات، 2017) بعنوان "تداعيات الثورات العربية على الامن الاقليمي العربي 2010-2017". هدفت هذه الدراسة لبيان تداعيات الثورات العربية على الأمن الاقليمي العربي، وتحليل ما إذا كانت قد احدثت هذه التداعيات تغييراً للواقع العربي في مختلف جوانبه بشكل اجابي أم سلبي، حيث استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة ومنهج تحليل النظم والمنهج الوصفي التحليلي، **وتوصلت الدراسة** الى أن الثورات

العربية ساهمت في التأثير بشكل سلبي على الأمن الاقليمي العربي، مما أدى لاختراق واضح له وبذلك أصبح أكثر ضعف وهشاشاه من ذي قبل. وقد **تميزت دراستنا** عن هذه الدراسة بتركيزها على أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي العربي وليس تحدى واحد المتمثل في الثورات العربية، بالإضافة للتركيز على الأمن القومي العربي والاشكاليات التي تواجهه وأهم مستوياته في محاولة لبلورة المفهوم بشكل واضح يشمل كافة أبعاده.

2. دراسة(Dakhlallah, 2012) بعنوان " The League of Arab States and Regional Security". هدفت الدراسة للبحث في الدور التاريخي لجامعة الدول العربية في الأمن الإقليمي من خلال منظور النظام والسيادة في منظومة الدول العربية، وقد استخدمت الدراسة منهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، **وتوصلت الدراسة** لكون جامعة الدول العربية نتاج للمعضلة بين سيادة الدولة والقومية العربية التي تحاصر النظام الإقليمي العربي لفترات طويلة. **وتختلف دراستنا** عنها لكونها من الدراسات التحليلية الحديثة التي تناولت موضوع الأمن القومي العربي، فالدراسات السابقة كانت انتقائية في معالجة التحديات التي تؤثر على النظام العربي، كما انها اعطت أهمية التحديات الخارجية وأهملت الى حد كبير التحديات الداخلية قياساً بالاهتمام بالدارسات الخارجية، كما ان الدراسة جاءت في وقت تغير فيه الكثير من التحديات والنزاعات العربية مع الداخل والخارج.

3. دراسة(المحارمه، 2010) بعنوان "أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي". هدفت الدراسة للتعرف على أهم التحديات الداخلية التي واجهت النظام الإقليمي العربي وبيان أثره على مسيرة هذا النظام ومستقبله، وتم استخدام المنهجيين التاريخي والوصفي التحليلي. وقد **توصلت الدراسة** أن دول النظام العربي المتمثلة بجامعة الدول العربية باتت غير قادرة حتى على مواجهة التحديات سواء الداخلية أو الخارجية والتي من الممكن أن تحدق بدول النظام، **وتتميز دراستنا** عن هذه الدراسة بتسليط الضوء على الأمن القومي العربي وما يواجهه من عقبات وتحديات، ولم تقتصر في الحديث على جامعة الدول العربية وطبيعة الدور الذي تؤديه، بالإضافة لبيان

مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الأمن وضرورته للدول العربية، في اطار مناقشة وعرض تداعيات التحديات الداخلية والخارجية الحديثة والمعاصرة على الأمن القومي العربي بشكل متكامل، حيث جاءت الدراسة في وقت تغير فيه الكثير من طبيعة الصراعات والنزاعات العربية مع الداخل ومع الخارج.

1.2 الفصل الأول التأطير النظري لمفهوم الأمن القومي العربي

تحتل الدراسات الأمنية أهمية خاصة في حقل العلاقات الدولية، وقد بدا واضحاً أهمية الأمن القومي من الناحية السياسية حالياً، نتيجة التطورات التكنولوجية العلمية التي للحقت بالأسلحة العسكرية واتساع مداها. ومما لاشك فيه مثل الأمن القومي أحد أهم الأولويات التي تنطلق منها مختلف دول العالم، بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو مقدار الأخطار التي تتعرض لها، فنجاح الدول يعتمد على مقدار الأمن الذي توفره لشعبها.

المبحث الاول: التعريف بالأمن القومي نشأته ومستوياته

أولاً: نشأة مفهوم الأمن القومي .

من المعروف أن جذور نشأة مصطلح الأمن القومي تعود للقرن السادس عشر، حيث بدأ الربط بين مفهوم الأمن القومي ومفهوم الدولة القومية، بعد معاهدة "وستفاليا" التي اعتبرت أساس نشأة الدولة القومية عام 1648، وأخذ الاهتمام بدراسته بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه وفي فترة الحرب الباردة زاد الاهتمام بالمصطلح من الناحية العلمية والاكاديمية، وذلك بالاهتمام بمختلف الأمور المتعلقة به وبصياغة استراتيجياته المختلفة(الإقداحي، 2009، 34). إلا أنه وبعد اصدار الكونجرس الامريكي قانون الأمن القومي عام 1947، تم التركيز علية من الناحية المؤسسية والتنظيمية، وشاع بعد ذلك استخدامه بشكل واسع.

ثانياً: التعريف بمصطلح الأمن القومي "National Security"

تعددت الجوانب المرتبطة بمفهوم الأمن القومي، نتيجة تعدد الباحثين والمفكرين والمدارس الفكرية والزوايا التي ينظر منها للأمر الذي أدى لتعدد صياغات المفهوم وفق عدة منطلقات وأبعاد كثيرة، حيث أن الأمن في اللغة يرجع الى أمِن بمعنى

حقق الأمان والطمأنينة، في اشارة لانعدام الخوف وغياب الخطر(الأنصاري، 1998، 140). ويعرف "صمويل ماكيندا" الأمن بأنه الحفاظ على قواعد المجتمع وأعرافه وقيمة ومؤسساته، وما يرتبط به من مبادئ وهياكل، من أي تهديدات عسكرية أو غير عسكرية قائمة أو محتملة (Makinda, 1998, 281:292). وبالمقابل تأتي القومية والتي هي جمع قوم وأقوام، فالقوم هم جماعة مرتبطين بمكان معين يقيمون فيه، فهم جماعة متميزة لها سماتها الخاصة(عمر، 2008، 1877). وكجماعة قومية تربطهم قواسم مشتركة تتمثل بالأرض المشتركة ووحدة الثقافة واللغة والمصير الواحد والآمال والتاريخ والعلاقات والمصالح المشتركة، وعلاقات اجتماعية لتشكل القومية، ويعرفه "وولتر ليبمان" بأنه قدرة الدولة على تحقيق الأمن، دون التضحية بمصالحها المشروعة بعيداً عن الحرب، مع القدرة على للجوء للحرب حال اضطرارها لذلك. حيث يركز على البعد العسكري كأساس لمواجهة الأخطار لحماية القيم الاساسية للدولة(Baylis, et al., 2016, 413:414).

ويرى "جوزيف ناي" بأنه الحفاظ على القيم العليا الأمة والمتمثلة بالحفاظ على أمن سيادة الدولة واقتصادها وسكانها، وثقافتها من الخطر والدمار(,Moller, 2000).
ويرى "رتشارد أولمان" ضرورة توسيع الأمن القومي لشمل مجموعة الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ليدخل العديد من العوامل المؤثرة والمتأثرة فيه(Ullman, 1983, 129:131).

كما ويرى "نيكولاس سبيكمان" بانه حماية استقلالية الدولة وسيادتها، والدفاع عن اقليمها ضد أي عدوان قد يهددها أو يهدد وجودها مع الحفاض على كرامتها الوطنية(Spykman, 1944, 16:17). فللأمن القومي مفهومين احدهما ضيق يشير للحماية المادية لوجود ومكونات الدولة من مختلف التهديدات الخارجية، وفي اطارة الواسع يشتمل على الحماية المادية بالإضافة لحماية قيمها ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من وجهة نظر كل من "وليم تايلور" و"أموس جوردن"(Gordon &Taylor, 1981, 15:36). ويركز"روبرت ماكنمارا" في كتابة "جوهر الأمن" على أهمية التنمية مع تعزيز القوة العسكرية كضامن لها. ووفق "جيرالد هويلر"

الـذي يعبر عنـه بأنـه حمايـة كيـان الدولـة مـن جميـع الأخطـار سـواء أكانـت داخليـة أو خارجية في سبيل الحفاظ على بقائها واستمراريتها (McNamara, 1968, 19:105). مما سبق يتبين لنا أنه بالرغم من اهمية المفهوم وشيوع استخدامه، إلا أنه لا يوجد اجماع من قبل الباحثين على تعريف جامع وشامل له، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لتعدد زاوية النظر للمصلح من قبل الباحثين والمفكرين، واختلاف الاتجاهات والمدارس الفكرية، والطبيعة الديناميكية والمعقدة للمفهوم.

وبذلك فإن مفهوم الأمن القومي يتميز بمجموعة من الخصائص نوجز أهمها بما يلي: (زهره، 1991، 38:37).

أ. مفهوم نسبي يتعلق بطرفين نتيجة وجود التهديدات واستمراريتها، لذلك لا يمكن لأي دولة أن تحققه بشكل مطلق، كما وانه متغير بتغير وسائل تحقيقه على اختلافها، على الرغم من ثباته بالمعنى الفلسفي، الا أنه كظاهرة يتسم بالحركة والتغيير.

ب. مفهوم عام يتعلق بكل دول العالم دون استثناء، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي أو تغيره وتبدله.

ت. الشمول فيشمل مختلف جوانب الأمن ويتم النظر له من عدة زوايا وأبعاد كما ويتصل بغياب الخطر بأشكاله المختلفة. .

ث. التحديد فهو يعمل ويجد تطبيقه العملي في اطار الدولة القومية باعتبارها مجاله الحيوي. فهو خلاصة التفاعل الذي يجري بين مجموعة العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

ووفقاً لما تقدم يتبين لنا أن الأمن القومي ما هو إلا نتيجةً لتفاعل وتشابك وترابط العديد من العوامل والمكونات الداخلية والاقليمية والدولية. وفقاً لما سبق ستعتمد الدراسة مفهوم الأمن القومي باعتباره الحالة التي تكون فيها الامة العربية، في اطارها الجغرافي كوعاء يشمل كافة أبنائها، بعيداً عن أي شكل من أشكال تهديد الوجود القومي سواء أكان خارجي أو الداخلي، قائم أو محتمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في اطار حركة تطورها في سبيل تعزيز قدراتها للقيام بدورها الحضاري، حتى تتمكن من تحقيق غاياتها واهدافها وطموح شعوبها في المجتمع العربي ككل. ويختلف المفهوم العربي

للأمن القومي عن الغربي لكونه يركز على الرابطة القومية(الجامعة للدول العربية) ضمن اطار الوطن العربي، فبلوغ الدولة القومية لدى الشعوب العربية مرتبط بقيام الوحدة العربية، كما وأن الدول العربية المستقلة ضمن جامعة الدول العربية ما هي إلا تعبر عن كونها مرحلة من مراحل التطور السياسي العربي. فمفهوم الأمن القومي لا يقاصر على الجانب الأمني وإنما يتعداه ليشمل كافة المؤشرات والجوانب المتعلقة بالتحديات الداخلية والخارجية التي ستقتصر الدراسة على عرضها كما يلي: التحول الديموقراطي والاصلاح السياسي، والتطرف والإرهاب، ومشكلة المياه. والتحديات الخارجية المتمثلة بأطماع القوى الكبرى، وتحديات القوى الإقليمية المحيطة بالوطن العربي.

ثالثاً: مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex

هنالك العديد من النظريات التي تفسر النظم الاقليمية وفق تأثيراتها العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وستقتصر الدراسة الحديث على نظرية مركب الأمن الإقليمي(وفق التصور الواقعي)، الذي يرى أن أمن أي دولة يعبر عن تفاعل مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية والداخلية، كونه يشتمل على العديد من المستويات، وقد ركزت نظرية المركب الأمني كما يراها "باري بوزان" كنموذج لدراسة الأمن والمعضلة الأمنية، على الأقاليم لأنه يعكس توزيع القوى على مستوى العالم(Buzan &Waever, 2003, 46:49). ويعتبر مفهوم الأمن من وجهة نظر" باري بوزان" ذو طبيعة واسعة تضم مستويات وقطاعات عده. ويميز وفقاً لذلك "بوزان" بين الأمن القومي بالمفهوم التقليدي المعتمد على الاستراتيجية العسكرية، والأمن القومي بمفهوم الحديث والمعتمد على القطاعات العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويرى أن دراسة البنية الأمنية للإقليم تشهد تفاعلاً واسعاً بين القوى العالمية بزعامة الولايات المتحدة، والأطراف الإقليمية الأخرى، كون الأمن بالنسبة للدول لا يتحقق بصورة منفردة وإنما بشكل جماعي، فأمن كل دولة حسب النظرية يرتبط بأمن الدول التي تجاورها ضمن الاقليم، مع عدم الفصل بين القوى العالمية والأطراف الإقليمية(Senanayake, 2020,75:77).

كما ويشير لضرورة تحليل ظاهرة الأمن إقليمياً، كونها تفسر ظاهرة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي، مما يساهم في رسم السياسات الأمنية المشتركة للتكتل الإقليمي في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة وفق النظام الاقليمي(Al-Khalifa, 2012). وبذلك لا يمكننا إغفال دور القوى العالمية وتحركاتها المستمرة ضمن الاقليم العربي، لأنه يمثل عمق استراتيجي ومناطق نفوذ لا يمكن الاستغناء عنها(العويسات، 2017، 31). وتتشكل بنية المجتمع وفق مركب الأمن الإقليمي، من البناء الاجتماعي الذي يشمل أنماط المودة والعداوة بين وحداته، والحدود الفاصلة بين مجتمع الأمن الإقليمي والدول المجاورة له، والبنية الفوضوية بحيث يتشكل من دول مستقلة(دولتين أو أكثر)، والقطبية كضامن لتوزيع القوة بين وحداته(Buzan, et al., 1998, 15).

رابعاً: مستويات الأمن القومي

يرتكز مفهوم الأمن القومي على حق البقاء (الوجود القومي للشعب أو الأمة)، لكونه يرتبط بوجود الدولة من الناحية المادية والعضوية(السيادة والمساواة) حيث يعتبر البقاء العضوي هو محور الأمان القومي لها(اعنيبه، 2017، 10). إلى جانب اعتبار البقاء السياسي اطار الأمان القومي بمعناه الضيق(الاستقلال). ويضاف لذلك البقاء بالمحافظة على المستوى المعيشي للأفراد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو اطار الأمان بمعناه الواسع. إلا أن هذه المستويات تترابط وتتكامل بحيث يشكل كل منها وسيلة والآخر هدفاً لها. مع انها جميعاً تعتبر بمثابة أهداف ثابتة، يشكل تهديد أي منها تهديداً لبقيتها ومساساً بأمنها واستقرارها(زهره، 1991، 39).

المبحث الثاني: التعريف بالأمن القومي العربي وما يرتبط به من مفاهيم .

اولاً: التعريف بمفهوم الأمن القومي العربي

لقد ارتبط مفهوم الأمن القومي العربي بمرحلة ما بعد الاستقلال والتحرر الوطني بالنسبة للدول العربية، وبذلك فقد افتقر هذا المصطلح لمفهوم محدد واضح المعالم متفق عليه، وذلك لحداثة وغموض المصطلح وتعدد الباحثين والمفكرين والأطر التي ينظر له من خلالها، بالإضافة الى ديناميكية وتشابك وتعقد العناصر المشكلة للأمن

القـومي، نتيجـةً لـذلك فقـد تعـددت التعريفـات التي تناولـت مفهـوم الأمـن القـومي العربي(شكري، 2019). فيعرفه حامد عبدالله ربيع بأنه البعد الاستراتيجي حيث تتفاعل فيـه بانتظـام علاقـات الجـوار والحـدود الجغرافيـة، فيـتم في اطـارة الـربط بـين الفكـر السياسـي الـذي يـرتبط بوظيفـة الدولـة مـن الناحيـة الحضـارية وأوضـاع الإقلـيم الجيوبوليتيكيـة، لكونـه الوعـاء المكـاني لـلإرادة القوميـة وبـذلك لا يمكـن للقيـادات السياسية إغفال أي عنصر من عناصره، ولا حتى اغفاله. فهو بعد دائم لا يجوز للقيادة السياسية أن تغفله أو احد عناصره(ربيع، 1984، 30). كما ويعرف الأمن القومي العربي بأنه الحالة التي تشعر وفقاً لها كافة الجماعات والشعوب المساهمة في تكوين المجتمع العربي، بحالة من الطمأنينة وغياب الخطر الذي يهددها ويهدد مصالحها بغض النظر أكان هذا الخطر عسكري أم اجتماعي أم اقتصادي أم ثقافي أم معنوي، مع مقدرة الدول العربية على مواجهة هذا التهديد والخطر بمختلف أشكاله حال ظهوره(شهاب، 1993، 168).

ويـرى عبـد المـنعم المشـاط بأنـه عبـارة عـن مجمـوع أمـن كافـة الـدول العربيـة، بحيث أن تهديد أمن أي دولة عربية هو تهديد لأمن بقية الدول العربية، وبالمقابل فزيادة أمـن أي دولـة عربيـة سيسـاهم في المحصـلة بتعزيـز الأمـن القـومي العربي ككل(المشـاط، وقـاعود، 1996، 80:76). وهنالـك مـن يعرفـه بأنـه العمـل على حمايـة مقومـات الوجـود العربي الأساسية وارضها وهويتها، والعمل على تطوير ما تمتلكه من مقومات في سبيل تحقيق أهدافها القومية، لتتمكن من مواجهة أي أخطار تتعرض لها سواء أكانت داخلية أو خارجيـة قائمـة أو محتملة(الصـبان، 2020). وتـرى جامعـة الـدول العربيـة بـأن الأمـن القـومي العربي هـو مقـدرة الأمـة العربيـة في الـدفاع عـن كل مـن أمنها وسـيادتها وصياغة استقلاليتها وحقوقها على أراضيها العربية، وبذلك فالأمن القومي مفهوم شامل، يتعدى الجانب العسكري ليشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية(الهباس، 2013، 276).

يتضح لنا بأن هنالك من يربط مفهوم الأمن القومي بالدولة والمجال العسكري لها، بينما يتوسع البعض ليدخل الفرد والمجتمع وقضايا وابعاد أخرى الى جانب البعد

العسكري كالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي ضمن المفهوم(Collion, 2016, 76:77). كما ويتبين لنا أن مفهوم الأمن القومي العربي يدور وبشكل أساسي حول مواجهة كافة الاخطار القائمة والمحتملة الداخلية والخارجية، وتأمين وحدة أراضي الدول العربية وحمايتها خارجياً وداخلياً، بالإضافة لكونه يتعدى الجانب العسكري يشمل العديد من الجوانب الأخرى في اطار تحقيق الأهداف العامة للدول العربية والمرتبطة بالتنمية الشاملة والاستقرار السياسي والاجتماعي(عاشور، 2017، 169). مما سبق يمكننا تعريف الأمن القومي العربي بأنه الحالة التي تكون فيها الامة العربية، في اطارها الجغرافي كوعاء يشمل كافة أبنائها، بعيداً عن أي شكل من أشكال تهديد الوجود القومي سواء أكان خارجي أو داخلي، قائم أو محتمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في اطار حركة تطورها في سبيل تعزيز قدراتها للقيام بدورها الحضاري، لتتمكن من تحقيق غاياتها واهدافها وطموح شعوبها في المجتمع العربي ككل.

ثانياً: الاشكاليات المرتبطة بمفهوم الأمن القومي العربي.

يرتبط الأمن القومي بالدولة القومية التي قامت على أساس الجماعة القومية(Flint, 2016, 34:36). وإذا نظرنا للعرب نلاحظ عدم وجود دولة قومية بالمفهوم الغربي، فالدولة القومية تقوم على ثلاث عناصر تتمثل بالشعب، والإقليم، والسلطة(Schwartzwald, 2017, 109). ويمكننا ملاحظة وجود شعب عربي، واقليم عربي، مع عدم وجود هيئة حاكمة واحده، فنحن نفتقر لوجود(القيادة الواحدة) هذا هو الواقع. .

ولقد انعكس ذلك على مفهوم الأمن القومي العربي، حيث برز عدم التطابق بين المفهوم والواقع القائم، وحتى نبرر وجود الأمن القومي العربي، كان لابد لنا من الارتكاز على خاصية اتساع الاقليم العربي ووجود الأمة العربية، انطلاقاً من تبلور مبدأ العروبة، ومبدأ وحدة الاقليم(الحارثي، 2020). إلا نه وفي اطار صياغة مفهوم عربي للأمن تواجهنا اشكالية لها جانبين وتتمثل بإدراك الإشكالية حتى يتبلور فكر واضح عن الأمن القومي، بالإضافة صياغة مفهوم واضح دقيق يعكس إشكالية الأمن القومي العربي يتم التحرك على أساسه وفق مفاهيم واضحه(زهره، 1991، 105:69).

ثالثاً: الاتجاهات المرتبطة بالمفاهيم العربية للأمن

أ. الأمن القومي بمعنى الأمن الوطني

بعد الاستقلال بدل ظهور دولة واحدة(الدولة العربية المتحدة) ظهرت دول متعددة، وبذلك أصبح لكل دولة مفهومها الخاص للأمن، اخذ يستخدم الأمن القومي كرديف للأمن الوطني(العلواني، 2020). وهذا الاتجاه غير دقيق لأن الوطني والقومي بالنسبة للغرب واحد، أما بالنسبة للعرب فإن الوطني خاص بجزء من الوطن العربي، وذلك لأنه لا يجوز وصف الوجود القومي بالوجود الوطني، لأن القومي أكثر اتساعاً واستخدام مثل هذا التعبير قد يقود احياناً للاعتقاد بأننا نتكلم عن الوضع القومي، بينما في الواقع نحن نتحدث عن الوطني، واستخدام مثل هذا التعبير يقود لغياب الترابط الحقيقي بين الدول العربية. ولا يرى أصحاب هذا الاتجاه إلا(22 دولة) لكونهم قد نشأوا في جو وطني، وبذلك يتم اغفال الوجود القومي، كونه يلغي البعد والجانب القومي للتطور السياسي العربي، ويرى الأمن القومي بديل للأمن الاقليمي(زهره، 1991، 113:112).

ب. الأمن القومي كمطلب قومي

يعبر هذا الاتجاه عن الوجود القومي، مركزاً على فكرة القومية في ظل غياب الدولة العربية الموحدة، انطلاقاً من ما تمتلكه الأمة العربية من قدرات، في ظل وحدة الإرادة لمواجهة الاخطار، لبناء الذات بالانطلاق من حقيقة التكامل، وبذلك فإنه يرفض الواقع القائم رغم وجوده، حيث الإيمان بفكرة القومية والمجتمع القومي العربي، فالطبيعي أن يكون هنالك دولة واحدة، ولا يمكننا الاستمرار باعتبارنا عدة دول، وما نمر به الآن ما هو إلا مرحلة لا يمكن أن تستمر(بوبوش، 2010 : 14). وهذا اتجاه غير دقيق وغير واقعي.

ت. استخدام الأمن القومي مرحلياً بمعنى الأمن الإقليمي

يركز هذا الاتجاه على الوجود القومي لكوننا عرب، فإلى جانب الإيمان بفكرة القومي نؤمن بكوننا عرب، بالإضافة لكون الواقع القائم الذي نعيش فيه قائم على أساس التمزق. ويرفض هذا الاتجاه استخدام مفهوم الأمن الإقليمي كبديل للأمن القومي، لأن الأمن الإقليمي يعبر عن أمن مجموعة من الشعوب التي تعيش في اقليم واحد يختلف كل شعب فيها عن الآخر جذرياً من حيث المكونات والمقومات الأساسية. فما يجمعنا

كعرب أكثر بكثير مما يفرقنا لكوننا نشكل أمة عربية، ويرى هذا الاتجاه ضرورة الانتقال من حالة التمزق التي نعيشها الى حالة الوحدة(بوبوش، 2010، 16:14). وهذا ما تتبناه هذه الدراسة، لكونه يعتبر أكثر الاتجاهات دقه وسلامة، ونتيجةً لتعدد الاتجاهات الفكرية، التي تناولت مفهوم الأمن القومي العربي في اطار الفكر السياسي العربي، فإن ذلك يجعلنا أمام ثلاث ظواهر لابد من التعامل معها تتمثل بالأمن القومي، والأمن الإقليمي، والأمن الوطني.

الفصل الثاني التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على الأمن القومي العربي

يواجه العالم العربي في الوقت الحالي العديد من التحديات على عدة مستويات، مرتبطة بالواقع العربي وعلاقة الدول العربية مع بعضها البعض، ويرتبط بعضها الآخر بالعلاقات مع النظام العالمي والاقليمي، وبالتالي يرتبط بعض هذه التحديات بأوضاع داخلية والآخر بأوضاع خارجية، وتصنف بذلك لتحديات داخلية وأخرى خارجية.

المبحث الاول: التحديات الداخلية التي تواجه الأمن القومي العربي

وتتمثل هذه التحديات بالتهديدات والصعوبات التي تواجه الدول العربية، والمنعكسة على البيئة الداخلية والمساهمة في اضعاف البنية التحتية لها، والمؤثرة على أجنداتها السياسية المحلية والدولية(Elhusseini, 2014: 7). وهي متعددة وتنوعه وكثيرة فمنها مشكلة المياه، ومشكلة التعامل مع الثروات، ومخاطر الأمن الغذائي، وضعف القدرات العسكرية، وغياب الاستقرار السياسي، والمديونية، والبطالة، والتبعية، وغيرها من الازمات والمشكلات، لا يسعنا أن نتناولها كلها في هذه الدراسة، وبذلك سنقتصر الحديث على ثلاثة منها وهي: التحول الديموقراطي والاصلاح السياسي، والتطرف والارهاب، ومشكلة المياه. وستحاول الدراسة الموازنة بينها فكلها مهمة ولها تأثيرها.

أولاً: التحول الديموقراطي والاصلاح السياسي .

أ. **التحول الديموقراطي**: لقد اعتبر ما يعرف بالربيع العربي ثورة إقليمية عربية لمواجهة حالة التردي والتخلف السياسي والانحطاط، ضد حالة الإهمال وتردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى جانب العنف والفساد، وقد تشابهت الشعارات

التي تم رفعها في مختلف الدول العربية، فهي ثورة ضد أنظمة حكم سلطوية، مرتكزه على ديموقراطية هشة ومشاركة سياسية ضعيفة، ارتبطت بتردي الاوضاع الداخلية واللامساواة والظلم الاجتماعي. (مطر، 2015 : 7)

وعلى اعتبار الديمقراطية نظام يسعى في المقام الأول إلى إنشاء وتشكيل المؤسسات والأشخاص الذين يدعمون ويضعون الأسس للحريات والمشاركة الشعبية في الحكم. فالثقافة الديمقراطية تحتاج إلى بناء أفراد ومؤسسات قادرة على إقامة نظام جديد يقوم على التفاهم والتعايش بين السلطات الحاكمة ومتطلبات الشعب. وفي الواقع، تتميز غالبية المؤسسات العامة والأحزاب السياسية في المنطقة العربية بضعف الديمقراطية في هياكلها الداخلية، حيث تم تصميمها على أسس هرمية ومركزية. لذلك فإنها تفتقر إلى الطابع المؤسسي وغير قادرة على اتباع المبادئ الأساسية للممارسات الديمقراطية في صنع القرار والقيادة. (Masoud, 2015:75)

وبذلك فقد أصبح تطبيق الديمقراطية في الدول العربية من أهم التحديات السياسية الداخلية المؤثره على الأمن المجتمعي. فبعض الدول مارست حقها في التصويت واختيار الرئيس الذي يريده الشعب. إلا أن هذه التجربة باءت بالفشل، وكانت آثارها وخيمة على الشعوب تلك الدول، وقد ساهم ضعف وغياب تطبيق الديمقراطية وترسيخ أسسها في ظهور مشاكل كبرى كالعنف والتطرف والفقر والبطالة بين الشباب، وقيام الثورات، والتي ساعدت على ظهور بعض الجماعات الإرهابية المتطرفة والتي ساهمت بشكل كبير في إراقة دماء الأبرياء والعزل، وفي خلق الفوضى. وبالمثل، فإن عدم تطبيق الديمقراطية في المنطقة العربية ساهم في تداعيات وخيمة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، مما أثر بدوره على أمن وسلامة المجتمعات. وما يحدث من صراعات ونزاعات في العالم العربي يجعل فكرة تحقيق الديمقراطية بعيدة المنال. (الحكمي، 2016)

ب. **الاصلاح السياسي:** وفي هذا الاطار لابد من التطرق للإصلاح السياسي الذي يعرف في إطاره الواسع بأنه إجراء تحسينات وإحداث تحولات إيجابية مقارنة بالواقع الحالي، لكونه يركز على تحسين جودة وصلاحية الحكم، وبالتالي يمكن القول إن الإصلاح خطوة

فعالة وجادة، اتخذتها الحكومات والمجتمع من أجل خلق أنظمة حقيقية وديمقراطية تكون فيها الحرية أعظم قيمة، وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه، ويقوم على مبدأ احترام جميع الحقوق في ظل مؤسسات سياسية فاعلة، وعلى رأسها التشريعية والقضائية والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعها الفكري. ومن هنا، فإن الدراسة ترى أن هذا التحسن في محتوى ممارسة العملية السياسية لا يمكن أن يتم في ظل غياب الأطر والمؤسسات القادرة على استيعاب والتعبير عن التغيير في محتوى ممارسة العملية السياسية بما يساهم في تفعيل المشاركة في صنع القرار(عربي،244:2013). ويمكننا إجمال أهم التحديات التي من الممكن أن تحد من حركة الإصلاح السياسي في ظل وجود العديد من الازمات، في المنطقة العربية بما يلي: (موسى،6:2012)

1. العوامل السياسية: منها ضعف الإرادة السياسية للطبقة الحاكمة، وغياب أو ضعف المؤسسات الدستورية، وتدني المشاركة السياسية للجماهير، وخاصة النساء، وغياب الضغط الشعبي وغياب الوعي السياسي، وعدم الاستقرار السياسي، والتطرف، والفوضى، والارهاب، والأزمات، والحروب الأهلية.

2. العوامل الاقتصادية: حيث تعاني معظم الدول من أزمات اقتصادية مثل نقص الموارد، وانتشار الأمية، والفقر، والبطالة، وتفاقم حجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يعيق دون تحقيق الإصلاح السياسي.

3. العوامل الثقافية: حيث تلعب العوامل الثقافية دورًا مؤثرًا في الإصلاح السياسي، إما بدفعه إلى الأمام أو العكس بوقف عملية الإصلاح وعرقلتها. وتلعب بنية المجتمع ومؤسساته، وقيمه، وأنماطه السلوكية، دوراً مباشراً في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً. كما يعتبر الدين في المجتمعات المحافظة من العوامل الثقافية التي تحد من عملية الإصلاح السياسي، حيث إن عدم دعم رجال الدين للعديد من الإصلاحات والتغييرات يفقدها شرعيتها، وبالتالي يتم رفضها. إلا أن قضية الأمن المجتمعي حظيت بأهمية كبيرة خلال أحداث ما يعرف بثورات الربيع العربي، حيث اشتد العنف، وازدادت ظاهرة الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والمشكلات الأمنية في المنطقة

العربية، الأمر الذي أدى بدوره لتهديد الأمن القومي في ظل انتشار الحركات الإرهابية المتطرفة، وأسلحة الدمار الشامل التي تم استعمالها ضد المدنيين. (Edun& lawal, 2014:277)

ثانياً: التطرف والإرهاب.

أ. التطرف: لقد ساهمت العديد من العوامل المتمثلة بزيادة معدلات الفقر لدى الشباب العربي، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف معدلات التنمية، لخلق حالة من اليأس استغلتها التنظيمات الارهابية المتطرفة لصالحها مثل تنظيم "داعش" الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتهديد أمن واستقرار العالم العربي، فمثل هذه التنظيمات أعتبر بمثابة خطر كبير يستهدف وجود المجتمعات والدول على حد سواء. (إبراهيم، 2019 : 126-116) وحديثاً أصبح التطرف سواء على المستوى الدولي أو المؤسسي، أو المنظمات الحكومية وغير الحكومية، أمراً شديد الخطورة حيث أصبح محط أنظار كافة دول العالم، نتيجة لتطور الوعي النفسي والاجتماعي حول أهمية مرحلة الشباب وضرورة توفير البيئة النفسية والتربوية المناسبة لنموهم بشكل سليم جسديًا واجتماعيًا، وهذه المرحلة كان لها تأثير واضح على مستقبل المجتمع ككل، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات والمنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وصياغة الأمم المتحدة لاتفاقيات عالمية تهتم بحقوق الإنسان بشكل عام وبعض الفئات بشكل خاص، مثل الاطفال وشباب ونساء، وضرورة حمايتهم من كافة أشكال العنف، وسوء المعاملة، والاستغلال، التي قد يتعرضون لها. وأصبح استخدام مفهوم التطرف في العصر الحديث شائعًا بشكل غير مسبوق، والسبب في ذلك ارتباطه بمفاهيم يصعب فصلها أو الحديث عنها دون التطرق إلى مفاهيم وثيقة الصلة مثل التعصب، والتشدد، والطائفية، والعنف، والإرهاب وغيرها. كون التطرف هو المغذي الرئيسي لكل هذه الظواهر.(الرواشدة، 2015 : 86)

ولعل أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات العربية هو التستر على مفهوم التطرف، وعدم الحديث عنه بشكل صريح، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في زيادة أعداد الشباب المنتمين إلى الجماعات المتطرفة. وقد ساهم الفراغ الأمني في ظهور هذه

الجماعات المتطرفة، مستغلة الأزمات الخانقة التي تمر بها الدول العربية، وما خلفته من خوف وقلق بين الشعوب والأفراد، بحيث زاد نفوذها واتسع نطاقها، ودعت الشباب إلى الانتماء إليهم بهدف تطهير الدول العربية من الفكر المنحرف والخاطئ، الأمر الذي انعكس بدوره على هدم معتقدات الشباب، وزرع الأفكار والأهداف الهدامة في عقولهم. (United Nations Development Programme, 2016:7).

وقد ساهمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في تفاقم اشكالية التطرف واتساع نطاقها لدى المجتمعات العربية، فزيادة أعداد الشباب العاطلين عن العمل، وارتفاع مستويات الفقر بين الأفراد كان سبباً رئيسياً في جعلهم يعيشون في فراغ كبير، مما أدى إلى انتمائهم إلى الجماعات المتطرفة، والتي تدعو إلى الإصلاح والتحسين باستخدام الآليات والوسائل الخاطئة، واستهداف العنف والإرهاب، وفرض الرأي والفكر بالقوة. كما سعت إلى نشر ثقافة التدمير وإزهاق الأرواح البريئة، وإحداث الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات العربية، مما أدى إلى ظهور انشقاقات عسكرية والثورات من الشعوب المظلومة، وتشكيلها للجماعات الإجرامية والإرهابية، وتجنيد أعضاء لتقييد سلامة الشعوب وتدمير المجتمعات.

ب. **الإرهاب**: أصبح الأرهاب من أبرز التحديات الداخلية على المستويين العربي والعالمي، وأثار اهتمام السياسيين وعلماء الاجتماع والنفس، وحرك الأجهزة الأمنية والإعلامية لمواجهته، وأسبابه ودوافعه عديدة ومتشابكة ومعقدة. (بلفلاح،2016). ولعل من أهم العوامل والأسباب التي ساهمت في خلق بيئة مواتية لنمو ظاهرة الإرهاب هى التدخلات العسكرية والحروب التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي في عدد من الدول، مثل: أفغانستان، والصومال، والعراق، وليبيا، والتي كان لها تأثير في ظهور ظاهرة التطرف في تنظيمات الإسلام السياسي، خاصةً وأن مثل هذه الحروب لم تحقق الأهداف والشعارات التي قامت من أجلها. فقد أدعت الولايات المتحدة الأمريكية في وسائل الإعلام في حربها على العراق أنها ستحقق الديمقراطية وتضمن حقوق الإنسان، لكن عمليا تجربة العراق وتجربة شعوب هذه الدول أكدت أن ما أنتجته هذه التدخلات العسكرية كان حروبا وفوضى وضعف دور الدولة ومؤسساتها، ونمو الفكر

المناهض للديمقراطية ولحقوق الإنسان، وتنامي التطرف والإرهاب بجميع أشكاله. (محافظة ،198:2011)

بالإضافة إلى العامل الدولي، فإن ما يحدث في الشرق الأوسط هو انعكاس للتدخلات الإقليمية والصراع في المنطقة، وهذا الصراع كما تم اختياره ليكون على الأراضي العراقية، فهو موجود أيضًا على الاراضي السورية واللبنانية والليبية، وفي اليمن ومناطق أخرى من العالم. وتعتبر الحرب على الإرهاب من أكثر التحديات شيوعاً التي تواجه الدول، والتي تستنزف الوقت والجهد والمال، ويصعب السيطرة عليها ومنع حدوثها بشكل كامل، بسبب ضعف الاستراتيجيات الأمنية المتبعة، حيث تتطلب مواجهة الإرهاب تكلفة عالية لتأمين الحماية للأفراد بكافة أنواعها، حيث تعرضت العديد من الدول النامية لعمليات إرهابية تحد من الأمن والسلامة بين الشعوب، وكان ظهور حركات إرهابية السبب الرئيسي لحرمان الشعوب والأفراد من التمتع بالراحة والطمأنينة والسعادة. (بلفلاح،2016)

ثالثاً: مشكلة المياه

تعتبر مشكلة المياه مشكلة عامة مطروحة على مستوى العالم، يعود ذلك بالدرجة الأولى للزيادة الكبيرة في أعداد السكان، والتغيرات المناخية(AL-OTAIBI, 2015). وتزداد خطورة هذه المشكلة في المنطقة العربية كونها تفتقر للمياه الصالحة للشرب، في ظل اعتمادها على ثلاث مصادر تتمثل بما يلي:(حميدان، والجراد، 2006، 14:12).

أ. مياه المطار التي لا يمكن ضبط كميتها، مع صعوبة قياسها بشكل دقيق، بالإضافة لوجود بعض سنوات الجفاف.

ب. المياه الجوفية وهي المياه المنسابة في أعماق الارض، ومن الممكن قياس كمياتها، إلا أن تكلفة استخراجها علية جداً، ولكونها ترتبط بمياه الأمطار من حيث التذبذب والشح، يجعل كل ذلك امكانية الاستفادة منها صعبة غير ذات جدوى احياناً.

ت. مياه الانهار والتي تواجه الدول العربية العديد من الاشكاليات حولها، تتمثل بمحدودية عدد النهار فيها وقلتها، وأنها تنبع من أراضي غير عربية أو تسيطر عليها دول أجنبية، وتخضع لتأثيرات الطبيعة بفعل الجريان والتبخر مما يفقد النهر نسبة كبيره من

عذوبته، ولكون هذه الانهار موجودة على أراضي اكثر من دولة فتزداد المشكلة بتزايد عدد الدول التي يمر بها النهر، بالإضافة لتزايد أعداد سكان الوطن العربي بفعل النموالسكاني المتزايد، وتزايد عدد السدود التي يتم انشائها على هذه الانهار.

وإذا ما نظرنا لمياه الانهار في الوطن العربي نجد أنها محدودة فنهر الاردن ينبع في اراضي عربية ويسيطر عليه الكيان الإسرائيلي. (الكعبي، 2011) فسياسة اسرائيل المائية اعتمدت على تحويل مياه نهر الأردن منذ عام 1954 لإقامة المشاريع المائية الصهيونية التي تخدم وجودها في المنطقة. أما كل نهري دجلة والفرات فينبعا من الاراضي التركية ويمرا في سوريا والعراق وتسيطر عليهما تركيا حيث قامت عام 1983 بتشييد سد اتاتورك (سلامه، 2001، 126:91). وبخصوص نهر النيل فمياهه موزعة بين كل من: اوغندا، مصر، السودان، تنزانيا، كينيا، إريتريا، بورندي،الكونغو الديمقراطية، رواندا، جنوب السودان، إثيوبيا. (غريب، 2020، 179:178) وقد قامت إثيوبيا مؤخراً بتشييد سد النهضة في عام 2011 .(قطبي، 2020) ولابد من الاشارة هنا أن إقامة السدود على نهر النيل وروافده سيؤثر سلباً على كل من مصر والسودان(بيدكان، 2020).

وحالياً قد وصل الخلاف لذروته بين كل من إثيوبيا ومصر كون الاخيرة هي المتضرر الأكبر من جراء وجود السد، الأمر الذي سيسبب مخاطر ومشاكل داخلية وخارجية ستنعكس آثارها السلبية مستقبلاً على مصر. (عبدالحميد، 2021) وبذلك اتخذت الدول العربية في علاقاتها الخارجية حول مشكلة المياه طابع ذو نزعة صراعية، اتسعت لتشمل العديد من المشكلات الإقليمية والمحلية، امتد تأثيرها من الأمن المائي العربي ليشمل الأمن الغذائي العربي وغيره من المفاهيم. (JAGERSKOG, 2017)

مما سبق يتضح مدى تأثير التحديات الداخلية على الأمن القومي العربي، فقد ساهم فشل التجربة الديمقراطية في ظهور مشاكل كبرى كالعنف والتطرف والفقر والبطالة بين الشباب، والتي ساعدت بدورها على ظهور بعض الجماعات الإرهابية المتطرفة والتي ساهمت بشكل كبير في إراقة دماء الأبرياء والعزل، وفي خلق حالة من الفوضى، الأمر الذي أدى بدوره لتهديد الأمن القومي العربي خصوصا في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تم استعمالها ضد المدنيين، ولعل ما يحدث من صراعات

ونزاعات في العالم العربي يجعل فكرة نجاح الديمقراطية والاصلاح السياسي بعيدة المنال. كما يعتبر تحدى المياه الاشكالية الحقيقة في الوطن العربي كون مياه الأنهار، إما تنبع من دول اجنبية أو تتحكم بها دول اجنبية، لكونها موزعة بين أكثر من دولة فتزداد حدتها بزيادة عدد الدول التي يمر بها النهر، حيث مثل ذلك تحدي حقيقي امامها تتزايد حدته عبر الزمن.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية المرتبطة بالعالم العربي.

تولي أجندة السياسة العربية أهميةً كبيرةً جداً للتحديات الخارجية وفق مختلف ابعادها المختلفة، كون مثل هذه التحديات لها دور بارز في التأثير على العلاقات المتبادلة بين الدول العربية في علاقاتها معاً ومع مختلف دول العالم على الصعيد الخارجي، فهي تحدد شكل العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي بين دول العالم العربي والعالم. لكون مثل هذه التحديات تشتمل على الصعوبات والتهديدات التي يتعرض لها العالم العربي من أطراف خارجية تؤثر بشكل مباشر على التطورات السياسية في الساحة العربية، خاصة بعد أحداث ثورات الربيع العربي وما حملته من متغيرات(Fawcett, 2019). وبذلك سيقتصر الحديث هنا على ثلاثة تحديات رئيسية هي: أطماع القوى الكبرى(التحديات الدولية)، والقوى الإقليمية المحيطة بالوطن العربي(التحديات الاقليمية)، في ظل الوجود الإسرائيلي في قلب الوطن العربي.

أولاً: أطماع القوى الكبرى(التحديات الدولية)

بعد احداث ما يسمى بالربيع العربي، وتدهور الاوضاع الامنية لدى الدول العربية، أدى ذلك لاختراق الصف العربي من قبل العديد من القوى الاقليمية والدولية، وقد كان لذلك تداعيات خطيرة على المجتمع والدولة في مختلف الدول العربية على حد سواء، وقد زاد من حدة ذلك ظاهرة الخلافات العربية، التي عملت على استنزاف الموارد العربية والقوى البشرية، فمسألة الحدود الوهمية مثلاً كرست مفهوم الدولة القطرية وعززتها وساهمت في خلق حلقة متتالية من الخلافات المستمرة بين مختلف الدول العربية، وقامت العديد من دول الجوار الجغرافي بالاستفادة من هذه

الخلافات لصالحها(الطائي، 2018، 106:105). وتندرج أهم ابعاد التحديات الدولية كما يلي:

أ. التهديد الامريكي: كان للتغييرات السياسية التي اجتاحت العالم العربي وشمال إفريقيا منذ أوائل عام 2011 عواقب وخيمة على الأهداف السياسية للولايات المتحدة من حيث الأمن الإقليمي، وإمدادات الطاقة العالمية، وحركات التجارة والاستثمار، فضلاً عن مكافحة انتشار الإرهاب والحملات الحفاظ على حقوق الإنسان. وخلال هذه الفترة، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أهدافها السياسية في العالم العربي، والتي تضمنت الحد من الصراعات بين الدول التي تهدد الحلفاء وتعرض مصالحهم المشتركة للخطر، والحفاظ على مصادر الطاقة مثل إمدادات النفط والتجارة، والتي تلعب دورًا حيويا في أجندة الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي، وتسهيل عبور الدعم العسكري الأمريكي، والحد من انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية والنووية، بالإضافة إلى الحد من خطر مكافحة الإرهاب الذي يهدد الأمن الولايات المتحدة، والحفاظ على ضمان بقاء إسرائيل(Suri& Valentino, 2016:1).

كما شاركت حكومة الولايات المتحدة في مواجهة العنف والإرهاب في سوريا، ومواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، والعمل على بناء معاهدات سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي قد يراها البعض إيجابية. لكن هناك العديد من المخططات الخفية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها، والتي لها تداعيات جوهرية على الساحة العربية، فقد كشفت الممارسات والسلوكيات التي نفذتها عن توافق مفهومها للسلام مع المفهوم الإسرائيلي، حيث سعت إلى إدراج إسرائيل في خريطة التفاعلات من أجل دعم مشروع "الشرق الأوسط" وطمس الهوية العربية من أجل خلق هوية جديدة، ووهم العالم أنها تبذل قصارى جهدها لمحاولة وقف الصراع في المنطقة العربية(حموش، 2013 : 68).

ب. التهديد الروسي: لعبت روسيا دورًا رئيسيًا خلال الثورات العربية في المنطقة العربية، وعلى الرغم من ادعائها أنها كانت محايدة في الصراعات والثورات العربية، إلا أن دورها في المنطقة كان واضحًا، من خلال معارضتها لقرارات مجلس الأمن الهادفة إلى

إنهاء الأعمال الوحشية في بعض دول الربيع العربي، فتخوف روسيا من التدخل الغربي في سيادة الدولة، وتشككها في دوافعهم كان وراء تمسكها بمسؤولية الحماية(بورشيفكايا، 2016 : 19). ومنذ ذلك الوقت، حرصت السياسة الروسية على أن تؤسس لنفسها مكانًا في تشكيل الأقطاب الدولية الكبرى، فتحركت في المنطقة العربية اقتصاديًا ثم دعمت ذلك بالأبعاد السياسة، والعسكرية، والأمنية، والاستخباراتية، والإعلامية، لتصبح شريكًا أساسيًا للدول العربية. وكان تأثيرها على الأمن المجتمعي كبيرًا من حيث دورها في إمداد الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات بالأسلحة والمعدات والقوات العسكرية، والذي كان لذلك أثر سلبي على تهجير الشعوب وقتل الأبرياء وترويع الآمنين. ومن الظواهر التي تستحق أن تؤخذ في الاعتبار في تطورات الأحداث في الشرق الأوسط ما يمكن اعتباره عودة المنافسة والصراع على النفوذ بين القوى الكبرى في العالم في المنطقة بعد ما يقرب من ربع قرن منذ نهاية الحرب الباردة، والأزمة السورية خير مثال على المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من جهة، مقابل روسيا والصين من جهة أخرى، ومع صعود تنظيم داعش وسيطرته على مناطق شاسعة من العراق وسوريا، فقد أربك الحسابات السياسية للقوى المحلية والإقليمية والدولية، كما أدى إلى قيام الولايات المتحدة للتدخل في منطقة الشرق الأوسط مرة أخرى، من خلال قيادة التحالف الدولي المضاد(سعد الدين، 2016 : 13).

وجاء التدخل الروسي في سوريا في 30 سبتمبر عام 2015 بعد أن وافق مجلس النواب الروسي على تفويض بوتين لتلبية طلب بشار الأسد "الرئيس السوري" للحصول على مساعدات عسكرية، ضمن استراتيجية روسية تهدف إلى حماية النظام السوري على المدى القصير واحتواء داعش والجماعات المسلحة الأخرى تجاه المزيد من الأراضي السورية وفرض المنطق الروسي في أي حل سياسي مستقبلي يتعلق بالأزمة السورية، وعرقلة أي تدخل عسكري خارجي في سوريا، وخاصة من تركيا والغرب، بينما تهدف على المدى المتوسط والطويل، إلى بناء قاعدة في بلاد الشام، وإحياء العلاقات القديمة مع مصر والعراق، وجر الولايات المتحدة وأوروبا إلى طاولة المفاوضات لتشمل أزمتي سوريا وأوكرانيا، من أجل فك طوق العقوبات، وحل القضايا العالقة، وترسيخ الوجود الروسي

في منطقـة الشـرق الأوسـط، واسـتعادة مكانـة روسـيا كقـوة عظمى في بنيـة النظـام العـالمي(الروابط للدراسـات الاسـتراتيجية والسياسـية،2015). ولا شـك أن التـدخل الروسي في سوريا هو اختراق خطير للأمن القومي العربي، ويدل على عجز النظام العربي عـن حـل المشـكلة السـورية، الأمـر الـذي فـتح البـاب أمـام القـوى الدوليـة والإقليميـة للتـدخل، وتسـيير الأمـور، ومـا نـراه في سـوريا حاليـاً مـا هـو إلا دليـل على ذلك(سـلامة، 2014 : 82).

ثانيـاً: القـوى الإقليميـة المحيطـة بـالوطن العربي(التحـديات الاقليميـة) وتتمثـل أهـم أبعادها بما يلي:

أ. التهديد الايراني: ارتفع التهديد الإيراني إلى مستوى أصبحت تعيش فيه دول الخليج حالة من القلق التام، وإضافة إلى احتلالها للجزر الإماراتية ومطالبتها بالبحرين، تمثل إيران تهديدًا خطيرًا لتماسك النسيج الاجتماعي في أكثر من دولة عربية، بما فيها دول الخليج، للعبها على وتر الطائفية، بهدف زعزعة استقرارها حتى تتمكن من السيطرة الإقليمية على المنطقة، حيث سعت طهران لبسط نفوذها عبر الطوائف الشيعية في العراق، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، ورغم اختلاف آليات الدور الإيراني وسياساته، ومواقفه، إلا ان هدفها واحد، وهو تأكيد الدور الايراني واهميته في كل الاحوال بهدف إنجاح مشروعها القومي على المستوى العربي من خلال ثلاثة محاور، أولها الارتكاز، وهو علاقة إيران بسوريا ولبنان والعراق وحركة حماس والجهاد الإسلامي، والمواجهة من خلال علاقة إيران بمصر ودول مجلس التعاون الخليجي، وأخيرًا الاختراق، وهو علاقة إيران باليمن، بالإضافة إلى سعي إيران لإعادة بناء علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب من خلال التوصل إلى اتفاق مع 5+1 بشأن برنامجها النووي، مما يعطي لها فرصة لتنمية اقتصادها بعد إلغاء العقوبات، وجعل نفوذها أقوى، ووجودها في المشاكل والأزمات الإقليمية أكثر تنافسية، خاصة في الأزمة السورية، إذ تسعى إلى تعزيز قدراتها للمشاركة في عملية إعادة صياغة الترتيبات الأمنية والاستراتيجية في المنطقة(راشد،2015:39). إضافة إلى تنامي الدور الإيراني في الصراع العربي الإسرائيلي إلى درجة عالية من خلال سياسة التدخل في القضايا العربية باسم الإسلام، مثل

احتواء حزب الله في لبنان ودعمه ضد إسرائيل، إضافة إلى دعم الحركات الإسلامية في فلسطين.

ب. التهديد التركي: وجدت تركيا في الثورات العربية فرصة لاختراق الأمن القومي العربي من خلال علاقاتها مع الإخوان في مصر وسوريا، ومع سقوطهم في مصر تلقت تركيا ضربة استراتيجية كبرى، وخسرت أحد أهم ركائز مشروعها بالنسبة لها للهيمنة على المنطقة، لأنها اعتبرت وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر بمثابة توسع من نفوذها في الوطن العربي، وأحد أهم أدوات الشرق الأوسط والمشروع العثماني الجديد. وما زالت المحاولة في سوريا مستمرة لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، وأصبح التدخل التركي فيها لتمدد الميليشيات الكردية في الشرق والغرب، وما صاحبها من معلومات عن قرب الإعلان دولة كردية. ولعل السياسات والتدخلات التركية في سوريا تستند إلى طمع استعماري قديم، بدأ منذ استيلاء تركيا على ميناء الإسكندرونة عام 1939، ولم ينته بنزاعات المياه، حيث تسيطر أنقرة على منابع نهري دجلة والفرات، وفي عام 1998 حرمت سوريا من 90٪ من مواردها المائية من النهرين، وهو ما لم يتغير في عهد أردوغان(Elhusseini, 2014:10).

كما تدخلت تركيا في العراق، وشاركت القوات التركية في معركة تحرير مدينة الموصل شمالي العراق، والهدف الذي أعلنته أنقرة آنذاك هو حماية أمنها القومي من الفوضى على حدودها، لكن ربما يكون هناك رغبة تركية في إعادة الاتراك الى العراق، من أجل حماية التركمان الذين يشكلون أقلية في البلاد رغم رفض العراق التدخل التركي، باعتبارها تدخلاً في الشأن الداخلي العراقي وتجاوزاً لمبادئ العلاقات الثنائية وحسن الجوار(علوي ، 2015 : 95). بالإضافة إلى ما سبق، تمثل الاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي، حيث تطوق هذه الاتفاقية المشرق العربي بقوتين عسكريتين لكل منهما أجندتها ومصالحها الخاصة، لكنهما متفقان على ضرورة بناء قوة رادعة في مواجهة أي تطورات مستقبلية قد تغير ميزان القوى في المنطقة لصالح النظام العربي، مما سيكون له أثر عميق على المصالح الحيوية للبلدين المتمثلة في الاستمرارية والتوسع فيما يتعلق بإسرائيل. ولضمان تفوق الموقف التركي في

أي تسوية للصراع حول ضوابط استغلال نهري دجلة والفرات مع العراق وسوريا من جهـــة، والمشـــكلات المتعلقـــة بميـنـــاء إســـكندرونة مـــع ســـوريا مـــن جهـــة أخرى(محارب،10:2014).

ج. التهديد الاسرائيلي: تمثل إسرائيل تهديداً لدول المشرق من خلال احتلالها لفلسطين ومرتفعات الجولان ومزارع شبعا. وشكلت منذ وجودها وتأسيسها تهديداً مباشراً لاستقرار ووحـدة المنطقـة العربيـة. ومـن مظـاهر هـذا التهديـد، الحشـود العسـكرية على الحـدود العربية المحاذية للكيان الصهيوني، والتفوق العسكري، وامتلاك أسلحة نووية، وهو ما أثبتته معظم التقارير الدولية الناشطة في مجال الأسلحة النووية. بالإضافة إلى التهديد غير المباشر لجميع الدول العربية، بناءً على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، والتي تقوم على ضرورة إضعاف الدول العربية من خلال تفتيتها إلى كانتونات طائفية ودينية، حيث تعتبر هذه النظرية أن الضمانات الفعلية لأمن إسرائيل في المنطقة العربية هى تفتيت وتشرذم العالم العربي إلى دويلات طائفية متحاربة لإضعافها(البرصان،118:2007). وهذا النهج أكده اوديد يونيون مستشار أرئيل شارون، عندما قال: "إن إسرائيل تستهدف الأمة العربية في كيانها السوسيولوجي وليس فقط في أرضها وسيادتها، فهي تريد تقسيم أقطار هذه الأمة طائفياً ومذهبياً حتى لا تتفق مع بعضها، بحيث تظل جميعها تحت السيطرة الإسرائيلية". ويؤكد التوجه ذاته نظرية السلام القائمة على الردع التي صاغها نتنياهو في كتابه "مكان تحت الشمس" والتي تعني بمفهومها العام تقوية إسرائيل وإضـــعاف الـــدول العربيـــة مـــن أجـــل الحفـــاظ عليهـــا تحـــت ضـــغط القـــوة الإسرائيلية(محارب،5:2014).

وقد مثلت الرؤية الإسرائيلية الممارسة فعلية لذلك، فضرب المفاعل النووي في العراق، ومقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وغيرها من الهجمات الخطيرة لم تعد تترك مجالاً للشك في جدية هذا المخطط، ولا في خطره المستمر على الأمة العربية بأسرها. ولعل أخرها الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، وأهمها ما حدث في الثامن من تموز(يوليو) 2014، عندما شنت إسرائيل عدواناً واسعاً على قطاع غزة، والذي يعتبر الأكثر شراسة، والأكثر دموية، والأطول والأكثر خسارة في الأرواح والممتلكات. ومن

العلاقات الدولية التي تسعى لها إسرائيل في سبيل تقويض الوطن العربي، وهو حالة التعاون الإسرائيلي الإثيوبي، وإثيوبيا هي إحدى دول الجوار الجغرافي المحاذية للعالم العربي وتحافظ على علاقات استراتيجية قوية مع إسرائيل، سواء فيما يتعلق بالتعاون العسكري بينها أو بالتنسيق فيما يتعلق بتهجير يهود الفلاشا من إثيوبيا إلى إسرائيل، أو مساعدة إسرائيل في إقامة مشاريع على منابع النيل(محارب،7:2014).

الفصل الثالث التطورات الايجابية والسلبية التي لحقت بالأمن القومي العربي منذ عام 2011 وحتى 2021

لقد أدت التغيرات والتحولات العالمية التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، للتأثير على الأمن القومي العربي وفق أبعاده ومستوياته المختلفة، ففي ظل هذه التطورات وللتغلب على التحديات التي تعايشها على مختلف الأصعدة والمستويات، ولتحقيق مقتضيات الأمن القومي، كان لابد من اللجوء لاستخدام الأمن الاقليمي كتطبيق مرحلي للأمن القومي العربي، في ظل أوضاعها الصعبة في محاولة للوقوف أمام تحدياتها والتصدي لها ومحاولة التغلب عليها.

المبحث الاول: الأمن الاقليمي كتطبيق للأمن القومي العربي.

يعتبر استخدام الأمن الاقليمي كتطبيق مرحلي للأمن القومي العربي، انسب وسيلة للتعبير عن الواقع الذي نعيشه لتحقيق مقتضيات الأمن القومي العربي، لتعميق مرتكزات المفهوم العربي للأمن. ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال الالتزام بما يلي:

أ. العمل العربي وفق مقتضيات الأمن الجماعي، في سبيل تحقيق مبدأ التضامن الاجتماعي والأمن الجماعي لكافة الدول العربية بما يتوافق والقدرات العربية المتاحة(سالم، 2016). ومن الممكن لذلك أن يتحقق فعلياً من خلال تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك من خلال التعاون خاصةً في المجال العسكري والاقتصادي والعمل على تأسيس قوة عربية مشتركة لتحقيق ذلك بما يتحقق الأمن الجماعي(مسلم، 2015، 124:122). فما يواجه الدول العربية من تحديات وتهديدات داخلها ومن خارجها، يدفع صانع القرار السياسي العربي لضرورة العمل على تحقيق التعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي، واجراء التعديلات الازمة على المعاهدة

الاصـلية الموقعـة في عـام 1950 لتواكـب التطـورات الحاليـة التي تمـر بهـا الـدول العربية(عبدالمجيد، 2020). على الرغم من أن الوضع الحالي يشير لتصاعد الصراعات العربية العربية، إلا أنه لابد من الشروع في محاولة بناء التكامل الاقتصادي العربي. وفق اطار العمل على تطوير العمل الاقتصادي المشترك، لتعظيم المصالح الاقتصادية العربية، وتحقيق فهم مشترك لمدى وطبيعة ونطاق ما يواجهها من تحديات وأزمات وتخطيها(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإيسكوا)، 2018).

ب. التقيد بالمواثيق العربية والتحرك وفق مقتضياتها، على اعتبارها ضوابط خاصة للعلاقات العربية العربية، وذلك باحترام المواثيق والمعاهدات والقرارات التي يتم التوصل لها (زهرة، 1991، 131) ويتحقق ذلك من خلال:

1. **الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية** الصادر عام 1945 الذي نص على فض المنازعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء لاستخدام القوة العسكرية في فض المنازعات للدول العربية، وفق نص المادتين رقم(5، 6) من الميثاق، وعدم جواز تعدي أي دولة عربية على أي دولة عربية أخرى وفق نص المادة رقم(8)، إضافةً لتعزيز التعاون بين الدول العربية وهو ما نراه واضح في نص كل من المواد رقم(4، 2، 9) من الميثاق، مع وجود ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في الجامعة (راجع ميثاق جامعة الدول العربية). على الرغم من أن أسباب وجود جامعة الدول العربية والحاجة المستمرة لدورها، إلا أنها تعاني من أزمة أداء لدورها، لكون مواقفها ما هي سوى انعكاس لمواقف اعضائها، فهي كمنظمة لا تمتلك موقف خاص بها تجاه ما يواجهها من قضايا. فهي لم تتمكن من تحقيق دور مؤثر في القرار السياسي الدولي، اضافةً لعدم قدرتها على حسم القرارات التي يتم اصدارها والزام كافة الأعضاء بها(عبد الكريم، 2018، 133).

2. **التقيد بميثاق التضامن العربي** الصادر في عام 1957 والذي جاء إثر العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة، للتأكيد على التعاون والانسجام بين الدول العربية وانهاء الخلافات ودعم الصف العربي لتحقيق الاتفاق والوفاق بين كافة الدول العربية، لكن الملاحظ أن الخلافات العربية ظهرت ولا تزال ماثلة أمامنا حتى الآن، وقد ساهمت

الاحداث المتلاحقة منذ ثورات الربيع العربي، لزيادة الجمود في العلاقات العربية، مع اتساع الخلافات المباشرة وغير المباشرة وارتفاع عددها لتصل لأكثر من(30) خلافاً، خاصةً بعد تصاعد الأزمة الخليجية، واستمرار المقاطعة لخمس دول عربية، والاستمرار في تجمد العلاقات المغربية الجزائرية، في ظل الغموض والتحولات في الانظمة السياسية لكل من لليبيا، والعراق، وسوريا، واليمن، والجزائر(مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، 2019). ونتيجة لذلك أصبحت قضية التعاون غير واردة إلا في حالات نادرة.

3. **العمل على تفعيل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي** والتي تم الاتفاق عليها عام 1950 في محاولة لوضع المعاهدة موضع التطبيق. إلا انها فشلت بسبب عدم التجانس وضعف التنسيق وضعف الامكانيات العربية الآزمة لتحقيق التسلح العربي العسكري المشترك(الجديد، 2015). ولذلك زادت وتيرة إنشاء القواعد العسكرية والاستعانة بالإمكانيات العسكرية الاجنبية في سبيل تحقيق ذلك(أبو شمالة، 2019). وهنا لابد من التخلص من حالة ضعف التعاون العسكري وتفعيل آليات التعاون العربي العربي، في سبيل تحقيق الدفاع المشترك وتهيئة كافة الوسائل والأساليب لازمة لتحقيق مقتضيات الأمن الجماعي.

4. **العمل على اعادة النظر في القرارات العربية والقمم المنعقدة**(بشور، 2017). فمنذ أول قمة عربية في عام 1964 والتي لم تطبق غالبية قراراتها، فلم يتم تطبيق أي قرار عربي بفعل الإرادة العربية وتحت تأثير النظام العربي(عبدالرحمن، 2021). وذلك لغياب الارادة العربية في العمل العربي المشترك، لكونها لا تتجلى في العادة إلا في لحظات معينة ثم تتلاشى، إضافةً لغياب الموائمة مع المعطيات المرتبطة بالواقع العربي والدولي(الديهي، وعبد الرسول، 2018).

ت. **العمل على تبني سياسات عربية خارجية مشتركة** موحدة وأمنية محددة في اطار التعامل الاقليمي والعالمي، خاصة في مجال إدارة الازمات(المصري، 2004، 755:758). فالمتتبع لمسار الوحدة العربية يخرج بنتيجة مفادها أن العرب في الوقت الراهن غير مهيئين للوحدة، فالوحدة العربية غير ممكنه في الوقت الحاضر في ظل عدم امكانية وجود وحدة سياسية(أبو مطر، 2012). ولذلك لابد من تبني سياسة عربية موحدة

تقـوم بشـكل أسـاسـي على التعـاون، والتنسـيق، والتضـامن، والتكتـل(المنير، 2016). لتحقيـق التكتـل والتكامـل الاقتصـادي العربي للـدفع تجـاه التنميـة والازدهـار والتعـاون الاقتصـادي كأسـاس لتحقيـق حالـة الوحـدة تنطلـق مـن الجانـب الاقتصـادي قـد تقـود مستقبلاً لتشابك المصالح وتدفع تجاه تحقيق حالة من الوحدة السياسية. .

ممـا سـبق يتبـين لنـا ضـرورة حضـور الارادة السياسـية الحقيقيـة، انطلاقـاً مـن منظور واقعي، للوقوف على مصادر تهديد الأمن القومي، والاتفاق على مجابهتها في سبيل تحقيـق التعـاون العربي، مـن خـلال صـيغ مؤسسـية لمجابهـة مـا يتعـرض لـه العـرب مـن تحـديات داخليـة وخارجيـة، مـع ضـرورة حضـور وتفعيـل الاطـار المؤسسـي لمختلـف التنظيمـات والمؤسسـات العربيـة المشـتركة. الأمـر الـذي سـينعكس ايجابـاً على مختلـف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكافة دول الوطن العربي.

المبحث الثاني: التطورات التي لحقت بالأمن القومي العربي

لقـد أدت ثـورات الربيـع العربي ومـا صـاحبها مـن تحـديات داخليـة وخارجيـة، لزيـادة الشـعور بتهديـد الأمـن القـومي وضـرورة تحقيقـه، للـتخلص مـن حالـة الفوضـى وانعـدام الأمـن، لكـون هـذه الثـورات قـد وجـدت صـداها وامتـد تأثيرهـا لمختلـف الـدول العربيـة، بفعـل مـا صـاحبها مـن تطـورات وتغييرات في الواقـع المعـاش لمختلـف الـدول العربيـة على الصـعيد الـداخلي والإقليمي والـدولي(محمود، 2017). نتيجـة لـذلك فقـد لحقت بالأمن القومي العربي العديد من التطورات الايجابية والسلبية على اختلافها، ولا يسـعنا هنـا إلا الوقـوف على التطـورات السـلبية التي لحقـت بـه، في محاولـة لتسـليط الضـوء عليها، والعمل على ايجاد حلول فعلية لها، لتحقيق متطلبات ومقتضيات الأمن القومي العربي، الأمر الذي سينعكس بشكل ايجابي على كافة الشعوب العربية، ويمكننا يجازها بما يلي:

1. **استمرار تزايد القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الأنظمة العربية**، من اجل تعزيز سيطرتها على المنطقة العربية، وربطها بالأمن القومي الأمريكي، مما أدى لزيادة ما يفـرض على الأمـن القـومي العربي مـن قيـود، وسـاهم في تـأزيم أوضـاعها الداخليـة والخارجية، بفعل القيود المتزايدة والضغوطات المستمرة(Ibish, 2020).

2. **التراجع المستمر في مكانة الدول العربية** عالمياً في النسق الدولي، هذا التراجع المستمر ساهم سلباً بتهديد للأمن العربي وإضعافه(الحمد، 2019:10). وقد استغلت اسرائيل هذا التراجع لمصلحتها(عزام، 2018).

3. وما يفسر ذلك هو استمرار الولايات المتحدة الدائم بالدعم المتزايد لأمن اسرائيل وحماية شرعيتها(Kerry, 2016). حيث شمل ذلك دعم مختلف المجالات، مع الالتزام المعلن والصريح بذلك، لاستمرار اسرائيل بتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة وخارجها(BUREAU OF NEAR EASTERN AFFAIRS, 2021).

4. **عدم مقدرة الدول العربية على تطبيق مضامين الأمن القومي العربي**، بفعل عجز التفاعلات التي تجري بين مختلف أنظمتها، لغياب الإرادة السياسية، الى جانب عدم المقدرة على حل الخلافات والنزاعات التي تجري فيما بينها، بالإضافة لتغييب الشعوب العربية عن اتخاذ قراراتها لتحقيق طموحاتها وتطلعاتها، نتيجة غياب المضامين الحقيقية للديموقراطيةالامر الذي خلق المزيد من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الداخلي، أما الصعيد الخارجي فتميز بتعزيز مختلف أشكال العنف والفوضى والصراع والمعاناة والحروب والتدخلات الاجنبية. (حجاج، وآخرون، 2013، 387:389).

5. **شيوع استخدام مصطلح الشرق الأوسط**، شكل ذلك تهديداً واضعافاً للدول العربية وأمنها القومي، انعكست آثاره سلباً على الوطن العربي(إسميك، 2021). حيث تصاعدت الاطماع الإقليمية لدول الجوار الجغرافي(الفقي، 2019). بالإضافة لدور القوى الدولية، والتي تحاول احتواء المنطقة سياسياً واقتصادياً، لتحقيق مصالحها وتطلعاتها على حسب الدول العربية(Fürtig, 2014, 209:220).

6. **بروز اشكالية الخليج العربي وعلاقتها بالأمن القومي العربي**، فالخليج كمنطقة جغرافية يتمتع بأهمية كبيرة، اذ يحوي أهم مضيق في العالم، وفيه تنوع من الاقاليم ويمتلك ثروات طبيعية ومواد خام متنوعة على رأسها النفط والغاز الطبيعي(دخيل الله، 2015، 7). الأمر الذي أدى لزيادة أهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية(ياسين، 2017، 50:61). خلق كل ذلك تشابكاً بين أمن الخليج كمنطقة صغيرة يقع في القلب،

وعـدة مفـاهيم أخـرى خاصـة بـالأمن(أمن الخليج، الأمـن الايراني، أمـن الشـرق الأوسـط، الأمن العربي، الأمن الأمريكي، الأمن العالمي) هذا التشابك والترابط كان على درجة كبيرة من التعقيد(Abdulhakim, 2020, 44:62). الأمر الذي جعل من امكانية وقوع الحروب أمراً محتملاً وبشكل مستمر(Cammack, 2018,). ولقد أدى استخدام مفهوم الشرق الأوسط لتقسيم المنطقة وتفتيتها، فبدل استخدام مدلول الوطن العربي تم استخدام الشرق الاوسط للدلالة عليه(اللحيدان، 2013). فكما هو معروف فإن الخليج منطقة لها مدلول جغرافي، يشمل الجزء الشرقي فقط من الوطن العربي، باعتباره منطقةً مغلقة، الى جانب المدلول الجيوسياسي كمنطقة واسعة جداً، وبذلك فإن استخدام مفهوم الشرق الاوسط سيقسم المنطقة العربية لقسمين هما: شمال إفريقيا(افريقيا العربية) وإفريقيا الآسيوية(دشر، 2016، 556: 563).

7. **محاولة تقزيم الصراع العربي الإسرائيلي وتصغيره**، تحت ما يسمى نزاع الشرق الأوسط أو الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لحصر أطراف الصراع وتصغير دائرته(خوري، 2020). حيث تدرج الولايات المتحدة حديثاً، لاستخدام مصطلح الشرق الأوسط في محاولة منها لتمييعه، كون الصراع من وجهة نظرهم بين طرفين هما: إسرائيل والفلسطينيين(Walker, 2021).

والاشكالية الأهم هنا تبرز في كون العرب غير قادرين على حماية المنطقة وذلك لضعفهم، وافتقارهم للقدرات والإمكانيات الآزمة لذلك، في ظل غياب التنسيق المشترك والترتيب الأمني الازم فيما بينها، الامر الذي أدى للحيلولة دون تحقيق الأمن الجماعي في المنطقة، وعدم القدرة على الدفاع عن الخليج العربي(المطيري، 2011، 89:79). سواء من قبل دول الخليج التي تفتقر للتنسيق فيما بينها، فهي ذات قوة عسكرية صغيرة العدد محدودة الامكانيات، الى جانب العديد من الاشكاليات الأخرى أحد أهمها قلة عدد العرب في الخليج العربي(مشكلة الأمن الاجتماعي)، أو من قبل الدول العربية، وهنا كان لابد من الاعتماد على قوة خارجية لتحقيق ذلك(الرشدان، 2015، 62:34). وهذا ما يتوافق والمصالح الأمريكية في المنطقة، حيث تم عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات من قبل الولايات المتحدة مع دول الخليج العربي(Degang, 2010, 54:61). ودخلت بقوة

للخليج ونشرت قواعدها العسكرية البرية والبحرية فيه، إضافةً لقواعدها الموجودة في البحر، لزيادة حضورها العسكري في المنطقة وتعزيزه(Wallin, 2018,). وهذا ما يتلاءم والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، والمتمثلة بتأمين وصول امدادات النفط، مع استمرار دعم اسرائيل وحمايتها، والحفاظ على قواعدها العسكرية المنتشرة في المنطقة، والدفاع عن الدول الصديقة والحليفة، إضافةً لمقاومة الحركات الإسلامية المتطرفة والجماعات الإرهابية(Al Sarhan, 2017, 458:467). الامر الذي أدى إلى إضعاف الدور العربي في أمن الخليج العربي(بن صقر، 2016). وأدى بدورة الى غياب مختلف مضامين الأمن القومي العربي. مما سبق يتبين لنا أن السبب المباشر لما تعانيه الدول العربية حالياً وتصاعد حدة التحديات الداخلية والخارجية وحدوث كل ما سبق يرجع بالدرجة الأولى بفعل غياب العمل وفق مقتضيات مفهوم الأمن العربي.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق تبين لنا تفاعل العديد من التحديات الداخلية والخارجية معاً، للتأثير على الأمن القومي العربي وفق معطياته المختلفة، وقد تم اثبات وجود تأثير واضح وعلاقة طردية ايجابية، بين التحديات الداخلية والخارجية المحيطة بالعالم العربي، وتبلور مفهوم الأمن القومي العربي. حيث بينت المؤشرات التي تم عرضها الانسجام الواضح بين كل من المتغير المستقل المتمثل بالتحديات الداخلية والخارجية، والمتغير التابع المتمثل بتبلور مفهوم الأمن القومي العربي، وقد تم مناقشة ذلك بالتفصيل في كل من الفصلين الثاني والثالث من الدراسة. وفي التساؤل القائل: ما هو الأمن القومي العربي، والاطار العام له؟ فهو الحالة التي تكون فيها الامة العربية، في اطارها الجغرافي كوعاء يشمل كافة أبنائها، بعيداً عن أي شكل من أشكال تهديد الوجود القومي سواء أكان خارجي أو الداخلي، قائم أو محتمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في اطار حركة تطورها في سبيل تعزيز قدراتها للقيام بدورها الحضاري، لتتمكن من تحقيق غاياتها واهدافها وطموح شعوبها في المجتمع العربي ككل. وقد تم الإجابة عن ذلك في المحور الثاني من الفصل الأول من الدراسة.

أما التساؤل القائل: ماهي أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي العربي؟ على الرغم من كون التحديات الداخلية متعددة ومتنوعه وكثيرة، إلا أن الدراسة اقتصرت الحديث على ثلاثة منها وهي: التحول الديموقراطي والاصلاح السياسي، والتطرف والارهاب، ومشكلة المياه. أما التحديات الخارجية فتتمثل بأطماع القوى الكبرى(التحديات الدولية)، والقوى الإقليمية المحيطة بالوطن العربي(التحديات الاقليمية) وما يرتبط بكل منهما من متغيرات. وقد تم توضيح ذلك في الفصل الثاني من الدراسة بمحورية الأول والثاني.

وفي تساؤل: ماهي أهم التطورات التي لحقت بالأمن القومي العربي منذ عام 2011 وحتى عام 2021؟ لقد أدت ثورات الربيع العربي وما صاحبها من تحديات داخلية وخارجية، لزيادة الشعور بتهديد الأمن القومي وضرورة تحقيقه، ونوجز أهم التطورات التي لحقت بالأمن القومي العربي بعدم مقدرة الدول العربية على تطبيق مضامين الأمن، والتراجع المستمر في الإمكانيات الذي تشهده الدول العربية، مع تزايد القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الأنظمة العربية، بالإضافة لغياب الأمن القومي العربي في ظل بروز اشكالية الخليج العربي، وما ارتبط بها من مضامين وتطورات. وقد تم مناقشة ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة بمبحثه الثاني، **وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:**

1. يرتبط مفهوم الأمن القومي بالعديد من المفاهيم الأخرى كالأمن الجماعي والأمن الاقليمي والأمن الوطني، وذلك لكون التهديد الأمني للدول غير مقتصر على العدوان الخارجي، وإنما يمتد ليشمل التحديات الداخلية التي تواجهها الدول، الامر الذي يجعل من الأمن الخارجي للدول انعكاساً للأمنها الداخلي. ونتيجة لذلك لا يزال مفهوم الأمن القومي العربي غير محدد المعالم لدى المفكرين العرب، مما يجعل من الصعوبة بمكان اجماع على تعريف محدد له.
2. ساهم تراجع واختلال ركائز النظام الإقليمي العربي، لاختلالات جوهرية في إدراك مفهوم الأمن القومي العربي وفق أبعاده المختلفة، مما قاد لتغيير أبعده ومصادر تهديده

سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي أو على مستوى القيادة السياسية، بعد ثورات الربيع العربي، وظهور مفهوم الشرق الأوسط وربطة بأمن الخليج العربي.

3. ساهم الضعف في الإرادة السياسية العربية، والتحديات الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، الى تعميق الأزمات التي تعاني منها الشعوب العربية وتراجع معدلات التنمية لمختلف بلاد الوطن العربي.

4. ساهم عدم الاستقرار الأمني في الخليج العربي، وزيادة ما يتعرض له من تهديدات وتحديات خارجية وداخلية على مختلف المستويات، لتراجع الأمن القومي وفق مضامينه المختلفة، في ظل ترسيخ مفهوم الدولة القطرية على حساب المضامين العربية للأمن، مع تركيز دول الخليج العربي على البعد الأمني في سياسته وتحركاته الخارجية، حيث أصبح النظام العربي غير قادر على حفظ أمنة القومي لكافة الدول العربية.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. ضرورة توفير إجماع عربي على الغايات والأهداف العليا المشتركة لمفهوم الأمن القومي العربي في ثقافة السياسة العربية، وعلى آليات تحقيقها ووسائلها، بالاضافة الى توافر الارادة السياسية لتفعيلها.
2. ضرورة التحديد والتوافق على مصادر التهديد وأولوياتها التي تهدد الدول العربية ومن ثم الأمن القومي العربي ككل وذلك باعتبارها ركيزة أساسية لكي يبنى عليهما أي منظور أمنى للنظام العربي.
3. على الدول العربية تجاوز خلافاتها مهما كان نوعها لأن الجميع بات مهددا أمام ما أفرزته نتائج ثورات الربيع العربي من فوضى سياسية أسهمت بدخول القوى الإقليمية والدولية، حيث أثرت بشكل سلبي على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي.

قائمة المراجع :

أولا: المعاجم والكتب باللغة العربية

1.الأنصاري، ابن منظور. (1998). "**لسان العرب**". دار المعارف. القاهرة. مصر.

2.عمر، أحمد مختار. (2008). "**معجم اللغة العربية المعاصرة**". عالم الكتب. القاهرة. مصر.

3.الإقداحي، هاشم محمود. (2009)." **تحديات الأمن القومي المعاصر**". مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر.

4.ربيع، حامد عبدالله. (1984). "**نظرية الأمن القومي العربي**". دار الموقف العربي. القاهرة. مصر. .

5.الرشدان، عبدالفتاح علي السالم. (2015). "**الأمن الخليجي**: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة. قطر.

6.زهره، عطا محمد صالح. (1991). "**في الأمن القومي العربي**". جامعة قاريونس. بنغازي. ليبيا.

7.سلامه، رمزي. (2001)." **مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية**". منشأة المعارف للنشر. الاسكندرية. مصر.

8.محافظة، علي. (2011). "**حركات الإصلاح والتجديد في الوطن العربي والتحديات التي تواجهه**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

9.المصري، محيي الدين سليمان. (2004). "**العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج**". منتدى الفكر العربي. عمان. الأردن.

10. بورشيفكايا، آنا. (2016). "**روسيا في الشرق الأوسط، الدوافع، الآثار، الآمال**"، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات**، حلب، سوريا.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

11. Baylis, John, Smith, Steve &Owens, Patricia. (2016). **The Globalization of World Politics**. Oxford University Press. Oxford. UK.

12. Buzan, B., &Waever, O. (2003). **Regions and Powers: The Structure of International Security**. Cambridge University Press. Cambridge. UK.
13. Buzan, B., Waever, O., &Wilde, J. D. (1998). **Security: A New Framework For Analysis**. Lynne Rienner Publishers. Boulder Colorado. US.
14. Collion, Allan. (2016). **Contemporary Security Studies**. New York Oxford University Press. New York. US.
15. Flint, Colin. (2016). **Introduction to Geopolitics**. Routledge. London. UK.
16. Fürtig, Henner. (2014). **Regional Powers in the Middle East**. Palgrave Macmillan. New York. US.
17. Gordon, Amos A. &Taylor, William J. (1981). A**merican National Security.** The Johns Hopkins University Press. London. UK.
18. Kothari, C. R. (2004). **Research Methodology**: Methods and Techniques. New Age International. New Delhi. INDIA.
19. McNamara, Robert S. (1968**). The Essence of Security**. Harper &Row Publish. New York. US.
20. Schwartzwald, Jack L. (2017). **The Rise of the Nation-State in Europe**. McFarland; Illustrated edition. Carolina. US.
21. Spykman, Nicholas J. (1944). **The Geography of the Peace. Harcourt Brace and Company**. New York. US.
22. Suri, J & Valentino, B (2016). **Sustainable Security**: Rethinking American National Security Strategy. Oxford University Press,UK.

ثالثا: الأطروحات:

23. اعنيبه، فرج مفتاح فرج. (2017). **"تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر(2003-2016)"**. رسالة ماستر، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن.
24. دخيل الله، حسين بن ناصر بن سلامة. (2015). **"أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية 2003-2014"**. كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية. عمان. الأردن.

25. عبد الكريم، عماد عمر محمد. (2018). "**دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية(2011-2017)**". رسالة ماستر، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن.
26. العويسات، قيس سالم عبد القادر. (2017). "**تداعيات الثورات العربية على الأمن الإقليمي العربي**". أطروحة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
27. المطيري، وضحه ذيبان غنام. (2011). "**دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003-2011**". كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط. عمان، الأردن.
28. ياسين، حشوف. (2017). "**إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية**". أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة. بسكرة. الجزائر.

رابعا: المقالات:

29. إبراهيم، حسنين توفيق. (2019). "التنظيمات الجهادية الإرهابية والأمن الإقليمي في العالم العربي". مجلة دراسات: 6(1): 116-137.
30. البرصان، أحمد سليم. (2007). "جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي". المجلة العربية للعلوم السياسية: الجمعية العربية للعلوم السياسية، 2007(15)، 117-126.
31. بوبوش، محمد. (2010). "الأمن القومي العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة". مجلة دراسات شرق أوسطية: 14(53): 13-53.
32. حجاج، خليل إبراهيم، والمقداد، محمد أحمد، والسرحان، صايل فلاح.(2013). "أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: 40(2): 287-389.
33. حميدان، عدنان عباس، والجراد، خلف مطر. (2006). "الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: 22(2): 7-33.

34. خربـوش، محمـد صـفي الـدين. (2000). "مفهـوم الشـرق الاوسـط والامـن القـومي العربي". مجلة دراسات شرق أوسطية: 5(13): 22-33.
35. دشـر، ميثـاق منـاحي. (2016). "مشـروع الشـرق الاوسـط الكبير"قـراءة في الفكـر السياسي الاميركي المعاصر". مجلة أهل البيت عليهم السلام: 12(19): 556-563.
36. راشـد، باسـم. (2015). "التـوازن المـرن: تصـاعد أدوار القـوى الاقليميـة في منطقـة الشرق الأوسـط، مجلة اتجاهات الاحداث: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، (15)، 35-45.
37. الرواشدة، علاء زهير. (2015). "التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني: دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل". المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 31(63)، 81-121.
38. سعد الدين، نادية. (2016). "الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبري في منطقة الشرق الاوسط". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، (52)، 13-18.
39. سلامة، معتز. (2014). "تحركات مدروسة طريق روسيا للعودة الي مسرح السياسة العالمية". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، (195)، 82-83.
40. شهاب، مفيد محمود. (1993). "نحو مفهوم متطور للأمن القومي العربي". مجلة الأمن والقانون: 1(1): 162-183.
41. الطائي، حنان علي ابراهيم. (2018). "الأمن القومي العربي وتحديات المعلوماتية". مجلة تكريت للعلوم السياسية: 3(12): 85-129.
42. عاشور، قياتي. (2017). "الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة". مجلة حولية كلية الآداب، جامعة بني سويف: 6(141): 137-256.
43. حموش، عبد الرزاق.(2013). "العلاقات العربية الأميركية في وسائل الإعلام خلال مرحلة الثورات العربية الأخيرة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 5(11):65-75.
44. عربي، مسلم. (2013). "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي". مجلة دفاتر السياسة والقانون، 5(9):233-248.

45. علـوي، مصـطفي. (2015). "الحـرب على داعـش: تفـاعلات إقليميـة ودوليـة". مجلـة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، (199)، 92-97.
46. غريـب، حكـيم. (2020). "أزمـة الصـراع على الميـاه في الـوطن العربـي: الأبعـاد الجيوسياسية". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية: 12(3): 173-192.
47. محـارب، محمـود. (2014). "الحـرب الاسـرائيلية علي غـزة". مجلـة سياسـات عربيـة، العدد العاشر، 5-16.
48. مسـلم، طلعـت أحمـد. (2015). "تفعيـل وتطـوير اتفاقيـة الـدفاع العربـي المشـترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة". مجلة المستقبل العربي: 37(434): 122-140.
49. المشـاط، عبـد المـنعم، وقـاعود، عـلاء. (1996). "الأمـن القـومي العربـي: أبعـاده ومتطلباته". مجلة الهيئة المصرية العامة للكتاب: (49): 76-80.
50. مطر، جميل. (2015). "النظام الإقليمي العربي من أزمة إلى أزمة". مجلة الدراسات الفلسطينية: 26(103): 7-15.
51. المقداد، قاسم. (2010). "الأمن القومي العربي: رؤية في التحديات وسبل المواجهة". اتحاد الكتاب العرب: 12(39): 23-36.
52. الهباس، خالد نايف. (2013). "الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر". مجلة جامعة الملك عبد العزيز: 27(1): 271-317.
53. الحمـد، جـواد. (2019). "تحـولات السياسـات الدوليـة وانعكاسـاتها على العـالم العربي"،مجلة دراسات شرق أوسطية،23(87):7-12.
54. موسي، ريم محمد. (2012). "الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي"، بحث مقدم إلى مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر في موضوع: ثقافة التغيير، 6-8 نوفمبر، جامعة فيلاديفيا، عمان، الاردن.
55. Abdulhakim, Bin Bakhti.(2020). "**Security Plans to Address Iran's Dangerous Behavior in the Arabian Gulf".** JOURNAL FOR IRANIAN STUDIES: 4(11): 44-62.
56. Al Sarhan, Atallah S. (2017). "**United States Foreign Policy and the Middle East".** Open Journal of Political Science: 7(4): 458-467.

57. Degang, SUN. (2010). "**The US Military Bases in the Gulf Cooperation Council States: Dynamics of Readjustment**". Journal of Middle Eastern and Islamic Studies(in Asia): 4(4): 54-61.
58. Elhusseini, F.(2014). **Post Arab Spring Thoughts**: The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces). Hemispheres. 29(2):5-27.
59. Makinda, Samuel M. (1998). "**Sovereignty and Global Security**". Security Dialogue: 29(3): 281-292.
60. Senanayake, Harsha. (2020). **"UNDERSTANDING THE DRAGON'S ENTRY TO SOUTH ASIA:** REVISITING THE REGIONAL SECURITY COMPLEX THEORY". Torun International Studies: 1(13): 73-91.
61. Masoud ,Tarec.(2015) **Has the Door Closed on Arab Democracy**?, Journal of Democracy.26(1):74-87.
62. Ullman, Richard H. (1983). "**International Security**". The MIT Press: 8(1): 129-153.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

63. أبو شمالة، رانيا. (2019). "**أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية... التواجد والنفوذ**". https://bit.ly/3zUPCiE
64. أبـــو مطـــر، أحمـــد. (2012). "**لا.. وألـــف لا.. وحـــدة العـــرب غيـــر ممكنـــة**". https://elaph.com/Web/opinion/2012/11/773202.html
65. إســـميك، حســـن. (2021). "**الأمـــن القـــومي العربـــي لا يـــزال غائبـــا.. لمـــاذا؟**". https://bit.ly/3yKBbMV
66. الجديد، العربي. (2015). "**أحاديث "اتفاقية الدفاع العربي"... حاول مرّة أخرى**". https://bit.ly/2WW9rYG
67. بشور، معن. (2017). "**الوحدة العربية... ما هي ضرورتها وكيف يمكن تحقيقها؟**". https://bit.ly/3kUvLKg
68. بلفلاح، يونس.(2016). **الإرهاب في العالم العربي: السياق والخلفية والآفاق**، مقال منشور، جريدة العربي الجديد، متاح على الرابط: https://bit.ly/38EaKy0
69. بـن صـقـر، عبـد العزيـز بـن عثمـان. (2016). "**الأمـن القـومي العربـي في خطـر.. والحلول مؤجلة**". https://bit.ly/3l8hpGz

بيـدكان، نورالـدين. (2020). "**النزاع المـائي بـين إثيوبيـا ومصـر وخيـارات تسـويته**". https://epc.ae/ar/topic/water-dispute-between-ethiopia-and-egypt-settlement-options

70. الحـارثي، زهير. (2020). "**القومية والوحـدة والعروبـة... ليسـت الأكثر إلحاحـاً!**". خوري، https://bit.ly/3taCuDM

71. رفيــق. (2020). "**تجديــد الشــرق وتفكيــك الصــراع العربــي – الإســرائيلي**". https://bit.ly/3gZRUFM

72. الـديهي، محمـد ربيـع محـرم، وعبـد الرسـول، هـاني محمـد. (2018). "**دور جامعـة الـــدول العربيـــة فـــي حـــل القضـــايا السياســـية والاقتصـــادي**". https://democraticac.de/?p=53483

73. الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية. (2015). **هكذا تؤسس روسيا لخارطة جديدة للشرق الأوسط، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، متاح على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/8387

74. ســالم، أحمــد علـي. (2016). "**الأمــن الجمــاعي في جامعــة الــدول العربيــة**". https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/art754.aspx

75. الحكيمي، سليم (2016). تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس ومصر: رؤية مقارنة، مقال منشور، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، متاح على الرابط: https://bit.ly/3kQy3dq

76. شكري، محمد. (2019). "**واقع الأمن القومي العربي**". https://bit.ly/3DKaThG

77. الصبان، زيـد. (2020). "على هـامش الأمـن القـومي العربي قـراءة نقديـة في أوراق عربية رسمية". https://bit.ly/2WREpBo

78. عبدالحميد، هند. (2021). "**كيف بدأ سد النهضة؟ مشادة عمر سليمان وميليس زيناوي التي أشعلت الحرب في وادي النيل**". https://bit.ly/3BIRZG7

79. عبـــــدالرحمن، أســـــعد. (2021). "**القمـــــة العربيـــــة (مـــــؤتمرات)**". https://bit.ly/3DUOgXU

80. عبدالمجيد، إبراهيم. (2020). "**ضوء في نفق التعاون الاقتصادي العربي المظلم**". https://bit.ly/2WUf75F

EISSN: 2602-781X————————ISSN: 2253-0347

81. عزام، إسماعيل. (2018). " **العرب وإسرائيل.. العداء تراجع والنزاع يُراوح مكانه!**". https://bit.ly/3kQyvIP

82. العلواني، عبد الوهاب كريم. (2020). "**الأمن الوطني- الأمن القومي- الأمن الدولي.. إطار مفاهيمي**". https://bit.ly/38Asfzb

83. الفقـــي، مصـــطفى. (2019). "**دول الخلـــيج والأمـــن القـــومي العربـــي**". https://bit.ly/3gXK0wE

84. قطبي، مصطفى. (2020). "**أزمة المياه وانعكاساتها على الأمن المائي العربي**". https://bit.ly/3t9KnJC

85. الكعبي، حسين وحيد عزيز. (2011). "**المشاكل المائية ومستقبل الموارد المائية في الـــــــــــــــــــــــــــــــوطن العربـــــــــــــــــــــــــــــــي**". http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=23516

86. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإيسكوا). (2018). "**تقييم التكامل الاقتصادي العربي**". https://bit.ly/3kSX47W

87. اللحيدان، حمد بن عبدالله. (2013). "**مصطلح الشرق الأوسط حلّ محل مصطلح العالم العربي**". https://www.alriyadh.com/876615

88. محمود، لمياء. (2017). "**الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي "الأخطار وأدوار الفاعلين""**. https://democraticac.de/?p=51048

89. مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث. (2019). "**نتائج القمة العربية: التكامل العربي في أدنى مستوياته منذ 55 عاماً**". https://bit.ly/2WOM8zI

90. المنير، محمود. (2016). "الأمن القومي العربي2015.. **الواقع وآفاق المستقبل**". https://bit.ly/3taFvns

91. AL-OTAIBI, GHANIMAH. (2015)."**By the numbers: Facts about water crisis in the Arab World"**. https://bit.ly/3jNuSnL

92. BUREAU OF NEAR EASTERN AFFAIRS. (2021)**."U.S. Relations With Israel"**. https://www.state.gov/u-s-relations-with-israel/

93. Cammack, Perry& Dunne, Michele. (2018)**."Arab Horizons Fueling Middle East Conflicts- or Dousing the Flames"**. https://carnegieendowment.org/2018/10/23/fueling-middle-east-conflicts-or-dousing-flames-pub-77548

94. Ibish, Hussein. (2020). "**What a Joe Biden Presidency Might Mean for Gulf Arab Countries"**. https://agsiw.org/what-a-joe-biden-presidency-might-mean-for-gulf-arab-countries/
95. JAGERSKOG, ANDERS. (2017). "**What does food have to do with security in the Arab world**". https://blogs.worldbank.org/arabvoices/food-security-arab-world
96. Kerry, John. (2016)."**Remarks on Middle East Peace**". https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2016/12/266119.htm
97. Moller, Bjorn. (2000). **"THE CONCEPT OF SECURITY: THE PROS AND CONS OF EXPANSION AND CONTRACTION**". https://sckool.org/the-concept-of-security-the-pros-and-cons-of-expansion-and-con.html
98. Walker, Tony. (2021)."**Many questions few answers as conflict deepens between Israelis and Palestinians".** https://theconversation.com/many-questions-few-answers-as-conflict-deepens-between-israelis-and-palestinians-160921
99. Wallin, Matthew. (2018). "**U.S. Military Bases and Facilities in the Middle East".** https://www.americansecurityproject.org/wp-content/uploads/2018/06/Ref-0213-US-Military-Bases-and-Facilities-Middle-East.pdf
100. Fawcett, L(2019**) International Relations of the Middle East, Published** Paper. Oxford University Press. : https://doi.org/10.1093/hepl/9780198809425.001.0001
101. United Nations Development Programme. (2016). **Preventing Violent Extremism through Inclusive Development and the Promotion of Tolerance and Respect for Diversity: A Development Response to Addressing Radicalization and Violent Extremism, Discussion Paper. New York, USA: United Nations Development Programme**: https://www.undp.org/publications/preventing-violent-extremism-through-inclusive-development-and-promotion-tolerance-and